البحوث

وزارة عبدالرحمن بن عتيق في مكة المكرمة (١٠٠٣-١٠١٠هـ/ ١٥٩٤-١٦٠١م)

أ. د. عماد بن محمد العتيقي

تتناول الدراسة الروايات التاريخية التي تتعلق بنشاط عبدالرحمن بن عتيق الذي تقلد الوزارة في الحجاز سنة ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م زمن الشريف حسن بن أبي نمي، وقد اعتنى في وزارته بالجانب الأمني وإفشاء العدل والبعد عن المحاباة، مما جعل أصحاب المصالح يسعون للنيل منه في تأليف الروايات التي لم تدققها كتب التاريخ، وهو ما يعطي دلالة واضحة أن الروايات التاريخية لا تؤخذ من أفواه الرواة دون تمحيصها والتحقق من صحتها، وعلى الرغم من ذلك حمل أهالي مكة المكرمة للوزير ابن عتيق الوفاء حين خلدوا ذكراه بتسمية أحد أبواب المسجد الحرام باسمه، وكانت له مدرسة مجاورة لذلك الباب.

The Ministry of Abd al-Rahman b. Atiq in Makkah al-Mukarramah (AH 1003-1010/ 1594-1601)

Prof. Imad ibn Mohammad Alatiqi

This article deals with the historical narratives surrounding the activities of Abd al-Rahman b. Atiq, who became minister of the Hijaz in AH 1003/1594 during the time of Sharif Hasan b. Abi Numayy. During his ministry, Ibn Atiq paid attention to security and the dispensation of justice, while avoiding favoritism. Because of this, persons with vested interests strove to blacken his reputation by inventing stories that were not authenticated by the books of history. This affords clear evidence that historical narratives should not be taken from the mouths of narrators without subjecting them to scrutiny and verification. Nevertheless, the people of Makkah al-Mukarramah were faithful to Ibn Atiq's memory and named one of the gates of the Grand Mosque after him, next to a school he had established.

(قدم للنشر في ١٤٤٤/٤/١٤هـ، وقبل للنشر في ١٤٤٤/٨/٢٢هـ)

وزارة النفط - الكويت

Minstry of Oil - Kuwait

imad0957@gmail.com

ترمي الدراسة إلى استعراض الروايات التاريخية عن نشاط الوجيه عبدالرحمن بن عتيق، الذي تقلَّد الوزارة في الحجاز زمن الشريف حسن بن أبي نمي، وتمحيصها للتوصل إلى صورة واقعية عن أعمال هذا الوزير، والأحداث المرتبطة بوزارته على ضوء المصادر التاريخية المتوافرة، وسنبدأ باستعراض الأطر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المحيطة بدولة الشريف حسن، وموضع هذه الدولة من ضمن إطار الحكم العثماني للحجاز، والتنظيمات التي تحدد العلاقة بين هذه القُوى لفهم موضع الوزير منها، وتفسير الأحداث في السياق الملائم، مع نقد الروايات التاريخية المتعلقة به، وتمحيص ما فيها من أخبار من الناحيتين الموضوعية والشكلية، واستعراض ما فيها من اتفاق أو تناقض بما ثبت في المصادر المختلفة أو بالمنطق السليم الذي يقتضيه الإطار والبيئة المحيطة بعمل الوزير، ثم استخراج وقائع وزارة ابن عتيق ما له وما عليه. وسنبدأ بتعريف شخصية ابن عتيق ونسبه، وخلفيته الثقافية والدينية قبل التطرق إلى تنصيبه في الوزارة، وأعماله فيها حتى نهايته المأساوية.

أولاً: حكومة الأشراف في الحجاز

كانت مكة المكرمة في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي تحت حكم الأشراف الحسنيين، ضمن نفوذ الدولة المملوكية ثم العثمانية، واستقرت الإمارة خلال هذه الفترة في الشريف بركات بمشاركة ولده

الشريف أبي نمي[١]، فلما تُوفي الشريف بركات عام ٩٠٣-٩٣١هـ (١٤٩٧-١٥٢٥م)[٢] انتقل الحكم إلى الشريف أبي نمي مستقلّاً بموافقة الدولة، وعمره وقتها عشرون عامًا، فاستتب له الأمر لحزمه وصرامته في الأمور، فكان يتولى الحرب بنفسه، فقد صد هجومًا خطيرًا للبرتغاليين على ميناء جُدة عام ٩٤٨هـ (١٥٤١م)، واستنفر الناس والعُربان ووزَّع لهم السلاح، فصدوا الهجوم ونُصِروا، فكافأته الدولة بنصف إيرادات ميناء جدة[٣]. ولما كبر الشريف أبو نمي تنازل لولده الشريف الحسن في شوال سنة ٩٦١هـ (سبتمبر ١٥٥٤م)، وأقره السلطان، فآلت السلطة إلى الشريف حسن بن أبي نمي بن بركات، واستمر حتى وفاته في جمادى الآخرة سنة ١٠١٠هـ (سبتمبر ١٦٠١م)، وكان ذلك في أثناء إحدى حملاته على نَجد[٤].

كان الشريف حسن حازمًا قويًّا، فأجرى تنظيماتٍ جديدة في الإدارة، وكان شديد الذكاء، وأشاع الأمن، وحاول أن يستعيد بعض الامتيازات التي أخذها المتنفِّذون على مر

(١) جارشلي، إسماعيل حقي، **أشراف مكة المكرمة وأمراؤها في العهد العثماني**، ترجمة: خليل علي مراد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص١٣٣-١٣٥.

(٢) هورخرونيه، سنوك، **صفحات من تاريخ مكة المكرمة**، ترجمة: علي عودة الشيوخ، أعاد صياغته وعلق عليه: محمد محمود السرياني، ومعراج نواب ميرزا، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ١/٢٠٣-٢٠٦.

(٣) جارشلي، **أشراف مكة المكرمة**، ص١٣٥-١٣٦.

(٤) المرجع السابق، ص١٣٧-١٣٩.

السنين فلم يقدر عليهم، وعدَّل السياسة السكانية فسمح للناس بالمجاورة، فكثُر عدد السكان بمكة المكرمة وتوافد عليه الشعراء والمؤلفون، وشجعهم وأجازهم بالجوائز الثمينة، وعمَّ الأمن واستقامت أمور البوادي والحواضر، وكان يشن الحملات بنفسه في البوادي، وأرسل أولاده بالحملات والسرايا لتأديب العُصاة مرة بعد مرة، ووزعهم في نواحي الإقليم فخضعت له الجهات جميعها[٥]. وشن حملة على قبائل شمر قادها بنفسه عام ٩٦٣هـ (١٥٥٦م)، وتكرَّر ذلك منه عدة مرات لتأديب الخارجين على سلطته[٦].

يُعد الشريف حسن آخر الأمراء الأقوياء من سلالة بني الحسن الطويلة، فقد بدأت بعده حقبة الانحدار البطيء والفوضى بسبب تنافس أولاده وحفدته على السلطة[٧]، واستحوذ الشريف حسن على منطقة عريضة من الجزيرة العربية، ورثها عن أبيه الشريف أبي نمي، تمتد من عسير جنوبًا إلى حَلي، وشمالاً إلى خيبر، والمدينة المنورة، وينبع، وشرقًا إلى هضبة نجد، وسمح العثمانيون له كما سمحوا لأبيه قبله بنصف عائدات ميناء جدة، ولكنهم

(٥) العصامي، عبدالملك، **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ٤/٣٧٤-٣٧٨.

(٦) السباعي، أحمد، **تاريخ مكة**، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ١/٤٠٥.

(٧) هورخرونيه، **صفحات من تاريخ مكة المكرمة**، ١/٢١٥.

منعوهم من جازان عندما احتلها الشريف أبو نمي مدة، ثم استردوها منه[٨].

وفي الجانب الشخصي كان الشريف حسن محبًّا للعلماء مكرمًا لهم، فقرَّب الشعراء وأجازهم بجوائز سخية، واشتهر بالعطف على الضعفاء والفقراء[٩]، وقد استحدث توقيعات على الأحكام، فبعد عبارة: العزة لله سبحانه، أضاف: على الوجه الشرعي والقانون المرعي[١٠].

كان شريف مكة المكرمة يتبع إداريًّا إيالة مصر التي تشرف على ولاية الحجاز نيابةً عن الدولة، فكان على والي مصر العناية بشؤون الحرمين الشريفين، وأحوال الحجاج، وجرايات فقراء الحرمين الشريفين ووظائفهم وفق تنظيم إداري يشمل بِكْ سنجق جدة، وقاضي مكة المكرمة، وقاضي المدينة المنورة، وشيخ حرم مكة المكرمة، وشيخ حرم المدينة المنورة، كما أُكِّد في أوامر صدرت من السلطنة في سِني ٩٩٠ و٩٩١هـ (١٥٨٢/ ١٥٨٣م)[١١]. وكانت وظيفة المحتسب في مكة المكرمة تتبع بِكْ سنجق جدة، الذي يُكلِّف قاضيًا بذلك، ويُعيَّن له موظفون بمكة المكرمة. ويرفع

(٨) المرجع نفسه، ١/٢٠٨-٢٠٩.

(٩) العصامي، **سمط النجوم العوالي**، ٤/٣٨٢-٣٨٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص٣٧٣، ٣٨٠-٣٨١.

(١١) محمود، سيد محمد، **تأسيس الحكم العثماني في الحجاز**، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١م، ص٦٢-٦٧. وانظر: العتيبي، منال ماطر، **وزراء أمراء مكة المكرمة في العصر العثماني الأول: نماذج من نفوذهم وتسلطهم**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م، ص٨-١٣.

بِكْ سنجق جدة تقارير دورية إلى والي مصر بأعماله، وهو يرفعها إلى السلطان[١٢]. وتأكدت أهمية الحسبة لاحقًا بإسنادها إلى قاضٍ رفيع، وهو ناظر الحرم الشريف، الذي يُعيَّن من السلطان مباشرة[١٣]، وكان على شريف مكة المكرمة أن يرفع تقارير دورية عن قيام القوات المناوبة بأعمالها لحماية البلاد، وأداء أمراء الحج أعمالهم بكفاءة، وخُصِّصت للشريف أُعطيات مجزية من الخزينة السلطانية، ومن الصُّرة الهمايونية، فضلاً عن نصف إيرادات بندر جدة، وكذلك اعتنت الدولة بالأشراف والأعيان، وخصَّصت لهم موارد من الصُّرر والوظائف السنوية، وكذلك رؤساء العشائر المختلفة، وذلك لضمان استمرار ولائهم للدولة[١٤].

وكانت الأموال الخيرية تخضع لحراسة مشددة منذ خروجها من إسطنبول حتى وصولها الأراضي المقدسة، فيتسلمها أمين الصرة بمحضر شرعي، ويُخرجها مع المحمل تحت حراسة مشددة، ثم يوزعها وفقًا للدفاتر المعتمدة بإشراف القاضي المختص، وشيخ الحرم المكي أو المدني، أما الغِلال والحبوب من الأراضي الموقوفة بمصر وغيرها فتخضع لإجراءات مماثلة من حين خروجها من ميناء السويس حتى وصولها جدة وينبع، ثم نقلها بالجمال إلى مكة المكرمة

(١٢) كشميري، ابتسام محمد، **مكة المكرمة من بداية الحكم العثماني إلى نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص٦٦-٦٨.

(١٣) المرجع نفسه، ص٩٦.

(١٤) محمود، **تأسيس الحكم العثماني**، ص٧٥-٨٥.

والمدينة المنورة، وتُعرض حين وصولها على شيخ الحرم الشريف الذي يرفع تقريرًا إلى الدولة بحالتها إذا وصلت نظيفة أو مخلوطة بطوب وحصًى، ويُحاسب المقصرِّون في ذلك، وتُشكَّل لجنة في كل عام من شريف مكة المكرمة، وشيخ الحرم الشريف، ونُظَّار الأوقاف لتوزيع أموال الأوقاف وأرزاقها وحبوبها، ومحتويات الصُّرر والصدقات، ومخصصات الجَوالي (أموال الجزية)، ويُكتب في ذلك محضرٌ يوقِّع عليه كل أعضاء المجلس، وترفع اللجنة شكاوى المتضرِّرين من الإداريين أو المستحقين، ويُكلف أمير الأمراء بمصر ببحث سبب الشكوى، ورفع الأمر إلى الدولة، ومن ذلك أمرٌ صادر إلى والي مصر في شوال ٩٩٤هـ (سبتمبر ١٥٨٦م)[١٥].

أما واردات جمارك جدة، وهي مصدرٌ رئيس لدخل الحجاز، فتخضع أيضًا لرقابة دقيقة، يشرف عليها بِكْ سنجق جدة، فيراقب الجمارك، ويرفع تقريره إلى مركز الدولة للحفاظ على مواردها، وملاحظة المتهرِّبين من دفع الضرائب[١٦]. وقد حظيت موارد ميناء جدة بعناية خاصة من الشريف حسن، إذ ورد له تقريرٌ يحيط فيه السلطنة بإسطنبول أن بعض الجاوشية والأغوات يُعفَون من دفع الجمارك، في الوقت الذي لا تكفي فيه واردات جدة احتياجات الأشراف. وقد أصدرت السلطنة حكمًا إلى والي

(١٥) المرجع نفسه، ص١٣٤-١٤٧.

(١٦) العتيبي، منال ماطر، **وزراء أمراء مكة المكرمة في العصر العثماني الأول: نماذج من نفوذهم وتسلطهم**، رسالة ماجستير بجامعة الملك عبدالعزيز غير منشورة، جدة، ١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م، ص٨-١٣.

مصر بالتحقق من هذا الأمر، وذلك في شعبان سنة ٩٩٣هـ (أغسطس ١٥٨٥م)[١٧]. والجاوشية جمع جاوش، وله صفة المعاون والمفتش[١٨]، والأغوات جمع أغا، وتَعني في الحجاز الخصيان الذين جُلبوا للخدمة في الحرمين الشريفين، وصار لهم مكانة في الدولة بسبب وظائفهم، ولهم مراتب ودرجات يترقون فيها، وشيخ يسمى شيخ طائفة الأغوات[١٩]، وعليه فربما تفسِّر هذه الرسائل بعض ما ورد مجملاً آنفًا من أنَّ الشريف حسنًا حاول استرداد بعض ما استولى عليه المتنفِّذون فلم يقدر.

ويظهر من الوثائق العثمانية أن الدولة قد استحدثت عددًا من التنظيمات التي توضح صلاحية شريف مكة المكرمة، وعلاقته مع المسؤولين الآخرين في الحجاز، من ذلك حكم تجديد براءته الصادر من الديوان الهمايوني، أي ديوان السلطان، وفيه أوامر بضبط رجاله وعدم القيام بأي أمر يخالف الشرع والقانون، بعد أن لوحظ أن رجاله يأخذون رسومًا على المأكولات الواردة إلى مكة المكرمة بخلاف الشرع، وأن بعض الموظفين في جدة وسائر البنادر يعتدون على الواردين والصادرين من التجار، ونُبِّه الشريف أن يضبط رجاله ويمنعهم من التعديات[٢٠]. ومن ذلك أمرٌ

(١٧) محمود، **تأسيس الحكم العثماني**، ص١٤٨-١٥٠.

(١٨) شافعي، حسين عبدالعزيز، **الأربطة بمكة المكرمة في العهد العثماني**، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الرياض، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٩٧.

(١٩) مكاوي، حسام بن عبدالعزيز، **المصطلحات الحضارية في مكة المكرمة**، مركز تاريخ مكة المكرمة، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م، ص٥٣-٥٥.

(٢٠) صورة حكم شريف، **مجموعة قوغوشلر**، رقم ٢٣٢/٨٨٨، بتاريخ =

صدر بملاحظة التعديات التي حصلت من أمراء الحج بنقص الغلال الواردة لأهالي الحرمين الشريفين بما ألحق الضرر بالأهالي والجمَّالين والمناوبين، وأُمر كذلك بتصحيح تعديات حصلت من موظفي أمراء جدة، باستحداث تكاليف ورسوم، وطلب السلع الواردة بأقل من سعرها الحقيقي، وجرى تأكيد رفع الضرر، وأن تُعرض أي تعديات تحصل من أمير الحج أو أمير جدة لعناية السلطان(٢١).

في هذه الأوضاع المشجعة ازدهرت التجارة وتزايد النشاط التجاري، وتوافد التجار الكبار للاستقرار بمكة المكرمة والتعامل بها، وكانت هذه الطبقة من كبار التجار تسمى الخواجكية، وواحدهم خواجا، وانتشر ذلك اللقب في مصر، والحجاز، واليمن في القرنين التاسع والعاشر الهجريين(٢٢)، وهؤلاء التجار كان لهم مؤسسات ووكالات في الأمصار ذات النشاط التجاري البارز، فتجدها في مصر، وجدة، ومكة المكرمة، والمخا باليمن، والهند، وغير ذلك، يتعاملون بأنواع البضائع كلها، التي تدر عليهم الربح الوفير(٢٣).

= ٢٥ من جمادى الأولى ٩٥٩هـ، منشور في: محمود، تأسيس الحكم العثماني، الملحق رقم (٥).

(٢١) صورة حكم شريف، **مجموعة قوغوشلر**، رقم ٢٦١/٨٨٨. د. ت. منشور في: محمود، تأسيس الحكم العثماني، الملحق رقم (٦).

(22) Richard T. Mortel, The Merchantile Community of Mecca during the Late Mamluk Period, *Journal of the Royal Asiatic Society*, Apr., 1994, 3rd Series, Vol. 4. No. 1 (Apr.,1994), pp. 15-35.

(٢٣) الدوسري، حمساء بنت حبيش، **العلاقات بين مصر والحجاز ٩٢٣-١٠٠٣هـ (١٥١٧-١٥٩٤م)**، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٣١هـ، ص٦٣، ٨١.

ثانيًا: نظام الوزارة

الوزارة نظام قديم اشتهر منذ العصر العباسي، واستقرت قواعده منذ ذلك الحين، والوزارة في اللغة تُحمل على ثلاثة أوجه: أولها من الوِزر وهو الثقل، فكأنما الوزير يحمل عن الحاكم أثقالاً، وثانيها من الوَزَر وهو الملجأ، فالحاكم يلجأ إلى الوزير لمعاونته، والثالث من الأزر، أي الظهر، فالحاكم يُقوَّى بوزيره كقوة البدن بالظهر(٢٤). والوزارة تكون على نوعين: وزارة تفويض، ووزارة تنفيذ. والتفويض أن يُفوض الحاكم إلى الوزير تدبير الأمور برأسه وإمضائها على اجتهاده، ويلزم لذلك أن يكون الوزير من أهل العدالة والاستقامة والأمانة، وعلى قدر عالٍ من الكفاءة فيما يوكل إليه من أمور(٢٥). أما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف وشروطها أقل، والوزير فيها واسطة بين الحاكم والرعية، ينفِّذ أوامره ويمضي ما حكم، فهو معين في تنفيذ الأمور، وليس واليًا عليها ولا متقلدًا إياها، ولذلك لا يُشترط في وزير التنفيذ الحرية ولا العلم، ولكن يُراعى فيه صفات الأمانة والصدق، وقلة الطمع، والسلامة من عداوة الناس، والذكاء والفطنة، والبعد عن الهوى، وهي بلا شك صفات مطلوبة في وزير التفويض، إضافة إلى الحرية والإسلام، والعلم بالأحكام الشرعية، والمعرفة بأمور الحرب والخراج، أي الموارد المالية للدولة(٢٦).

---

(٢٤) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، **الأحكام السلطانية**، تحقيق: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٥٣.

(٢٥) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص٥٠-٥١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٥٦-٥٧.

وقد اعتمد العثمانيون نظام الوزارة، وكان الوزير يحمل لقب الصدر الأعظم، وكانت الوزارة في أول الأمر بالوراثة في أسرة واحدة، ثم أُلغي المنصب بعد أن رأى السلطان كثرة تجاوزات الوزراء، ولكن ما لبث أن استرجعه لحاجته إلى معاونة الوزير. وكانت صلاحيات الوزير تزداد مع الزمن حتى وصلت أَوْجها زمن السلطان سليمان بن سليم الأول عندما استوزر إبراهيم باشا وفوَّضه في كثير من الأمور، ثم انتهى به الأمر أن قتله لما رأى أنه تجاوز حدوده[٢٧].

وفي حكومة الأشراف بالحجاز عُيِّن عدد من الوزراء ابتداءً بعبدالرحمن بن عتيق، الذي استوزره الشريف الحسن بن أبي نمي عام ١٠٠٣هـ (١٥٩٤م)، ثم تتابع الوزراء بعد ذلك مثل أحمد بن يونس في الأعوام ١٠١٢-١٠٢٦هـ (١٦٠٣-١٦١٧م)، ومَن بعده من وزراء في أزمنة متقطعة[٢٨]. وسوف يأتي ما يفيد أن وزارة ابن عتيق كانت من نوع التفويض.

ثالثًا: أسرة ابن عتيق

يُنسب آل عتيق إلى عبدالله بن أبي عتيق محمد بن عبدالرحمن بن سيدنا أبي بكر الصديق بن أبي قحافة التيمي القرشي، رضي الله عنهم، وذكر نسبهم المُؤيدي (ت. ١٠٤٤هـ/ ١٦٣٤م)[٢٩]، الشهير بأبي علامة.

(٢٧) دوسون، مرادجه، **نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية**، تعريب: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٢م، ص١٣-١٥، ٦٩؛ بركات، مصطفى، **الألقاب والوظائف العثمانية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٧٢-٧٤.

(٢٨) العتيبي، **وزراء أمراء مكة المكرمة**، ص٦٥.

(٢٩) المؤيدي، محمد بن عبدالله، الشهير بأبي علامة، **روضة الألباب** =

وقد وردت في المراجع أخبار عن آل عتيق في جنوب الجزيرة العربية وما جاورها، فكان منهم مشايخ وعلماء في اليمن، مثل الفقيه عمر ابن الفقيه محمد ابن الفقيه يونس، وهو سليل عدد من الفقهاء الذين ورد في المصادر تسلسل نسبهم إلى الفقيه مُرة بن زكريا بن تَيم بن محمد بن عبدالله بن أبي عتيق[٣٠]. وبرز من ولد الفقيه عمر الشيخ عمر القُطب وابنه عمر الرضا الملقب بأبادر، اللذان عبرا إلى بلاد الزيلع، وجمعا شمل المسلمين، وكوَّنوا إمارةً مركزها مدينة هَرَر، ثم سلمت ذرية أبادر الحكم إلى آل ولشمع القرشيين، الذين خرج منهم آل سعد الدين أواخر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي[٣١]، واتخذوا من بعض آل عتيق حكامًا في بندر زيلع، كما ورد عن محمد بن إبراهيم بن عتيق[٣٢]. وقد استقر من آل عتيق ناس في الشِّحر بحضرموت في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي بعد تغير الأحوال السياسية ونهاية حكم آل سعد الدين، وكانوا من أعيان البلد

= **وتحفة الأحباب وبغية الطلاب ونخبة الأحساب في معرفة (لمعرفة) الأنساب**، مخطوط، نسخة مكتبة برلين رقم ١٢٩٧، بتاريخ ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م، ق٣٥. الملحق رقم (١).

(30) Wagner, Ewald "Genalogien aus Harar". *J. of The History and Culture of the Middle East*, 1974, 51 (1): 97-117.

(31) Wagner, Ewald *"Legende Und Geschichte- Der Fath Madinat Harar Von Yahya NasrAllah"*. Kommissionsverlag Franz Steiner Gmbh, Weisbaden 1978. pp. 19-30.

باللغة الألمانية، وهو تحقيق لمخطوط فتح مدينة هرر ليحيى نصر الله.

(٣٢) خرد، محمد بن علي بن علوي، **غرر البهاء الضوي ودرر الجمال البديع البهي**، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٥٧٣.

ووجهائها، إذ يُشار إلى أفرادهم بلقب الصدر الأجل، مثل بدر الدين علي بن عبدالله بن عتيق، وابنه شهاب الدين أحمد بن علي بن عتيق، ويُنسب إليهم مسجد العتيق في الشِّحر، وكان لهم ارتباط وثيق بالتصوف، وعلاقة قديمة بالسادة آل باعلوي، وبخاصة الشيخ أبو بكر بن عبدالله العيدروس(٣٣). ومن آل عتيق الرجل الصالح عبدالله بن عتيق، الذي انتقل من حضرموت إلى مكة المكرمة، وقد وردت ترجمته في أخبار أهل القرن العاشر ضمن حوادث سنة ٩٨٢هـ (١٥٧٤م): "وفيها تُوفي الخواجا عفيف الدين عبدالله بن عتيق الحضرمي، كان صالحًا دَيِّنًا حافظًا لكتاب الله، لا يفتُر عن تلاوته، وكان ذا مروءة، وجاور بمكة المشرفة، وتزوج بابنتَي القاضي جار الله بن ظهيرة، وكان كثير الزواج، كثير الإحسان. ومات فجأة، ودفن في تربة ابن ظهيرة. وهو والد عبدالرحمن وزير الشريف حسن"(٣٤). بهذه العبارات الموجزة لخص الشُّلي

(٣٣) العتيقي، عماد محمد، ابن عتيق حاكم زيلع وعلاقته مع الشيخ العدني من خلال بعض النصوص التاريخية، **مجلة دراسات تاريخية**، العدد التاسع، ديسمبر ٢٠٢٢م، ص١٥٩-١٨٩؛ وخرد، **غرر البهاء الضوي**، ص٥٧٣. وأبو بكر بن عبدالله العيدروس من أبرز شخصيات الصوفية آل باعلوي ومشايخها، ويلقب بالعدني لاستيطانه بها، توفي هناك سنة ٩١٤هـ/ ١٥٠٨م. خرد، **غرر البهاء الضوي**، ص٢٨٣-٢٨٩، ٥٧٠-٥٨٢. وقد نُسب آل عتيق إلى البلدان التي قدموا منها، ففي مكة المكرمة يقال لأحدهم: الحضرمي، وفي حضرموت يقال لأحدهم: السعدبر نسبةً إلى بر سعد الدين.

(٣٤) الشلي، محمد، **السنا الباهر بتكميل النور السافر في أخبار القرن العاشر**، تحقيق: إبراهيم بن أحمد المقحفي. مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٥٤٦.

سيرة حياة عبدالله بن عتيق، وهي على اختصارها تبرز فيها ملامح التديُّن لصاحب الترجمة ابن عتيق، الذي كان "صالحًا، ديِّنًا، حافظًا لكتاب الله، لا يفتر عن تلاوته"، وقد تمثلت فيه تعاليم الدين والقرآن بكمال الأخلاق المعبر عنها بالمروءة، وهذا القدر العالي من التدين لا شك أنه قد حازه بتربية صالحة في بلد المنشأ حضرموت، فقد كان آباؤه من ذوي الصلاح والخيرات، وانتقل بعد ذلك إلى مكة المكرمة.

وفي الجانب الاجتماعي يصادفنا في النص تصدير اسم ابن عتيق بلقب الخواجا، وهو لقب مشهور في الحجاز، ومصر لكبار التُّجار آنذاك[٣٥]. وأبرز الحوادث في حياته أنه تزوج بابنتَي قاضي مكة المكرمة جمال الدين محمد جار الله بن ظهيرة المخزومي القرشي، فربما توفيت إحداهما عنده فنكح أختها[٣٦]. وكان ابن ظهيرة شيخ الفُتيا على المذهب الحنفي، الذي كان لا يرى جواز تزويج القرشية من غير القرشي، كما هو مشهور عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة[٣٧].

---

(٣٥) الدوسري، **العلاقات بين مصر والحجاز**، ص٤٩، ٦٥-٦٨.

(٣٦) ابن ظهيرة: عالم معروف، وعلمٌ مشهور، وهو من أبرز علماء آل ظهيرة المكيين الذين تصدوا للفتوى والقضاء والعلم قرونًا طويلة، وقد نُعت محمد جار الله بشيخ الإسلام، وشيخ الفتيا والتدريس، ومرجع العلماء، وصفوة الفقهاء بمكة المكرمة، وكان صاحب تصانيف، من أهمها كتاب الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف، توفي سنة ٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م. المعلمي، عبدالله بن عبدالرحمن، **أعلام المكيين من القرن التاسع إلى الرابع عشر الهجري**، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(٣٧) الجريسي، خالد بن عبدالرحمن، **العصبية القبلية من المنظور الإسلامي**، الرياض، ط٣، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ص١٥٤-١٧٧.

أما لقبه عفيف الدين فعلى النسق المألوف آنذاك من الإضافة إلى الدِّين، ويُلقب حسين بحسام الدين، وأبو بكر بسيف الدين، وما إلى ذلك[٣٨]. وكان من أولاد عبدالله غير عبدالرحمن الشيخ أبو بكر، وأخوه الشيخ أحمد أبناء عبدالله بن عتيق[٣٩]. وكان القرشيون من أهل مكة المكرمة من غير السادة، والأشراف يحملون لقب المشايخ، وواحدهم شيخ كما يُستدل عليه من دفاتر الصرة العثمانية التي وثقت أسماء المستفيدين منها، فمنهم الشيبيون بنو عبد الدار حاملو مفتاح الكعبة المشرفة، ومنهم آل ظهيرة المخزوميون، ومنهم آل عتيق البكريون، وغيرهم[٤٠]. ومال ابن عتيق إلى كثرة الزواج بما فتح الله عليه من سعة في الرزق، فربما يكون قد وُلد له عدد من الأولاد والبنات، ولكن التاريخ لا يذكر سوى ولدين من الزوجة الظهيرية، هما: عبدالرحمن، وأبو بكر[٤١]، إضافة إلى أحمد الذي مر ذكره.

تُوفي عبدالله بن عتيق ودُفن في تربة أصهاره آل ظهيرة. وجار الله بن ظهيرة المشار إليه هو والد الشيخ علي بن جار الله بن ظهيرة، المفتي والخطيب بالمسجد الحرام في عصره[٤٢].

---

(٣٨) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م، ٤٨٨/٥.

(٣٩) **دفتر الصرة الرومية العثمانية** EV-HMK-SR-00003 لسنة ١٠١٢هـ، ص٢٠. الملحق رقم (٢).

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) العصامي، **سمط النجوم العوالي**، ٣٩/٤.

(٤٢) وهو أيضًا من كبار علماء عصره، أخذ عنه علماء كبار مثل عبدالرحمن المرشدي، وأخوه قاضي القضاة شهاب الدين أحمد =

هذه هي البيئة التي عاش فيها آل عتيق بمكة المكرمة، وبيتُهم كان مجاورًا للحرم والباب المقابل لبيتهم نُسب إليهم، فيُسمى باب ابن عتيق أو باب العتيق، وهو من أبواب الحرم المكي المعروفة، وكان هذا الباب معروفًا سابقًا بباب السُّدة، ولكنه حمل اسم باب ابن عتيق ابتداءً من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي[٤٣]. ووردت الإشارة إليه في عدد من المصادر، مثل مذكرات نواب سكندر بيكم، أميرة مقاطعة بوبال بالهند عن رحلتها إلى الحج سنة ١٢٨٠هـ (١٨٦٤م)[٤٤]، وغيرها مما سيأتي لاحقًا.

رابعًا: السياق التاريخي لوزارة ابن عتيق

١- ولادته ونشأته

لا تقدم لنا المصادر معلومات عن نشأة عبدالرحمن بن عتيق قبل توليه الوزارة، فإضافة إلى ولادته من ابنة الشيخ ابن ظهيرة لا تتوافر سوى نبذة مقتضبة عنه، "فنشأ في مكة، وزاحمت به السادات ذوي بركات، فلما بلغ مبلغ الرجال

= المرشدي، وعبدالقادر الطبري، وغيرهم، له عدة مؤلفات في الفقه والفتوى وعلوم أخرى، توفي سنة ١٠١٢هـ (١٦٠٣/ ١٦٠٤م). المعلمي، **أعلام المكيين**، ١٠٢/١. وصححت تاريخ وفاته من دفتر الصرة الرومية، لأنه كان حيًّا في أوائل ١٠١٢هـ.

(٤٣) الطبري، علي بن عبدالقادر، **الأرج المسكي في التاريخ المكي**، تحقيق: أشرف أحمد الجمال، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ص١٨٢.

(44) Willoughby-Osborne, *"Pilgrimage to Mecca by Nawab Sikandar Begum of Bhopal"*, Wm. H. Allen and Co., London, 1870. p. 212.

لم يزل يترقَّى إلى أن صار وزيرًا للشريف حسن سنة ثلاث وألف"[٤٥]. من هذه النبذة يمكن وضع تصور محدود لنشأته، فوُلد ونشأ بمكة المكرمة، ولكن العبارة الآتية فيها مفتاح الأحداث التالية، وهي تزكية السادة العلويين ابنَ عتيق، وتقلُّده المناصب حتى تسلم الوزارة[٤٦]، فما مؤهلات هذا الشاب التي نقلته هذه النقلة العالية؟ وكيف تجرأ السادة العلويون على مزاحمة الأشراف ذوي بركات بهذا الشاب، وهم من سلالة الشريف بركات بن محمد أبي نمي بن بركات وحفدة ملوك الحجاز!

يظهر أنه يمكن التوصل للإجابة عن هذه التساؤلات من محورين أو أكثر، أولهما خلفية ابن عتيق القُرشية، وهي مرتكز أساس يسمح بتلك المزاحمة، فهو من ذرية الصديق عضيد رسول الله ﷺ، وخليفته. ولهذا البيت تاريخ غير بعيد في الحكم والسلطة في البيئة المحيطة، فبعض أسلاف ابن عتيق كانوا حُكام بندر زَيلع، أحد البنادر التجارية الرئيسة في التجارة مع الجزيرة العربية، ثم إن الدولة العثمانية لما فرضت سيطرتها على الحجاز في عهد السلطان سليم الأول ٩١٨-٩٢٦هـ (١٥١٢-١٥٢٠م)[٤٧] كان وزيره وصدره الأعظم هو بيري

(٤٥) الطاهر، عبدالهادي بن محمد، **الدر الفاخر في خبر الأوائل والأواخر**، مخطوط في مكتبة الحرم المكي، برقم ٣٤٨٢، ق ٥٦؛ والغازي، عبدالله بن محمد المكي، **إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام**، تحقيق: عبدالملك عبدالله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ١٤٣٠هـ، ٣٦٩/٣.

(٤٦) السباعي، **تاريخ مكة**، ص٤٠١.

(٤٧) الصديقي، محمد بن أبي السرور، **المنح الرحمانية في الدولة** =

باشا الجمالي الصِّديقي، وهو بكريُّ النسب أيضًا، وقد اكتسب ثقة سيده، واحتفظ بمنصب الوزارة حتى وفاة السلطان سليم، واستمر فيها شطرًا من عهد السلطان سليمان ٩٢٦-٩٧٤هـ (١٥٢٠-١٥٦٧م)[٤٨]، وبيري باشا الجمالي هو الذي اقترح على السلطان سليم ضم الحجاز إلى السلطنة دون تحرك عسكري، بعد أن توسط لديه بعض أعيان مكة المكرمة[٤٩].

وقد يصلح هذا النسب مدخلاً لتزكية ابن عتيق للمناصب، ولكنه غير كافٍ في بيئة مكة المكرمة العالية المنافسة، فيحتاج الأمر أولاً إلى شخص يمتُّ بالولاء للسادة من حيث الاعتقاد بطريقتهم، وثانيًا إلى التحلي بمواصفات الكفاءة والتواصل والقيادة، فأما المطلب الأول فآل عتيق كان لهم ارتباط قديم بالسادة والتصوف، وفي مكة المكرمة يمكن استشفاف هذه العلاقة من أخوالهم آل ظهيرة، فقد ثبت أن شيخ الإسلام ومفتي الحنفية علي بن جار الله بن ظهيرة، وهو خال عبدالرحمن، كان له ارتباط بكبرائهم، مثل أبي بكر بن سالم السقاف باعلوي، صاحب بلد عِينات بحضرموت، المتوفى سنة ٩٩٢هـ (١٥٨٤م)، وهو من كبار الصوفية بحضرموت، ولابن جار الله رسالة منشورة يشيد فيها به

= **العثمانية**، تحقيق: ليلى الصباغ، دار البشائر، دمشق، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص٧١.

(٤٨) لطف الله، منجم باشي أحمد، **جامع الدول: تاريخ الدولة العثمانية ٦٩٨-١٠٨٣هـ/ ١٢٩٩-١٦٧٢م**، تحقيق: أحمد أغير أقجة، وخديجة إرسلان، ونوري أونلو، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م، ص٢٥٠. وانظر: الصديقي، **المنح الرحمانية**، ص١٠٤.

(٤٩) كشميري، **مكة المكرمة**، ص٥٥.

بألفاظ كبيرة تعبر عن احترام بالغ[٥٠]. فهذا البيت بيت آل عتيق آباءً وأخوالاً كان في هذا المسار.

وقد استوطن مكة المكرمة آنذاك مشايخ كبار من السادة العلويين، منهم عبدالله بن الفقيه محمد بن عبدالرحمن الأصقع باعلوي، الذي كان له بمكة المكرمة جاه عظيم، توفي سنة ٩٧٤هـ (١٥٦٦/ ١٥٦٧م)[٥١]، ومنهم السيد عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بافقيه، الملقب بالعيدروس المتوفى سنة ٩٤٦هـ (١٥٣٩م)، وهو ممن تلمذ للسيد أبي بكر العيدروس العدني الآنف الذكر، الذي قال له: "جعلناك عيدروس مكة". فهو يشترك مع آل عتيق في سند الطريقة، وقد استقرت ذريته بمكة المكرمة[٥٢].

وأما المطلب الثاني فيوضح النص أن ابن عتيق لما بلغ مبلغ الرجال لم يزل يترقى في الكفاءة والخبرة والمناصب حتى استوزره الشريف حسن، وذلك، وإن كان مجملاً، يدل على وجود تسلسل إداري في وظائف السلطنة بمكة المكرمة، فلما بلغ مداها وجد الشريف حسن فيه المصداقية والكفاءة الكافية لإسناد منصب الوزارة إليه. وبالرغم من ندرة الوثائق الرسمية المتعلقة بابن عتيق فثمة إشارة إلى عمله

(٥٠) بافقيه، محمد بن عمر الطيب، **تاريخ الشحر وأخبار القرن العاشر**، تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص٥٩٣.

(٥١) بافقيه، **تاريخ الشحر**، ص٣٧٩.

(٥٢) الطبري، محمد بن علي، **إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن**، تحقيق: محسن محمد سليم، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ٤٢٥/١.

قُبيل توليه منصب الوزارة بصفة رأس أمناء بيت السلطنة الحسنية، وجاء في معرض الحديث عن تركة شخص متوفى، قبض ابن عتيق ماله قبل أن يظهر له وارث، وكان ذلك سنة ١٠٠٢هـ (١٥٩٣م)[٥٣]. ويتبين من السياق أن المقصود أمانة أموال المتوفين بمكة المكرمة ولا وارث لهم، وهو منصب مهمٌّ جعله العثمانيون تابعًا لهم ليحوِّل الأمين المختص بموجبه الأموال للدولة، ويستبقي جزءًا منها لنفقات الحجاز[٥٤]. فإذا كان الأمر كذلك، فإن ابن عتيق تسنم هذا المنصب قُبيل تعيينه وزيرًا للشريف، وربما ضُمت إليه أمانة بيت مال مكة المكرمة؛ لأن وصف منصبه جاء بصيغة الجمع. وقد كان منصب رأس بيت مال مكة المكرمة يتنازع عليه أمير أمراء مصر مع شريف مكة المكرمة قبل ذلك الحين[٥٥].

٢- تسلسل الأحداث التاريخية إبان مدة وزارته:

نستعرض الأحداث باختصار من المراجع ذات العلاقة للتوصل إلى تصور واضح لما كان عليه الوضع في مكة المكرمة والحجاز، وأكثر ما ورد عن أحداث مكة المكرمة يتعلق بتصرفات السلاطين والشريف. وكانت عناية السلاطين بتوفير الأمن الغذائي ومصادر المياه وإنشاء المدارس، كما كان واضحًا زمن السلطان سليمان[٥٦]، وابنه السلطان سليم

---

(٥٣) الحسيني، ضامن بن شدقم، **تحفة الأزهار وزلال الأنهار في نسب أبناء الأئمة الأزهار**، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، ٣١٩/٢-٣٢٠.

(٥٤) كشميري، **مكة المكرمة**، ص١٠١-١٠٣.

(٥٥) محمود، **تأسيس الحكم العثماني**، ص٤٥.

(٥٦) الصديقي، **المنح الرحمانية**، ص١٢٥-١٢٨.

بن سليمان ٩٧٤-٩٨٢هـ (١٥٦٦-١٥٧٤م)[٥٧]. وأُنجزت عمارة المسجد الحرام مع مرافقه سنة ٩٨٤هـ (١٥٧٦م) زمن السلطان مراد ٩٨٢-١٠٠٣هـ (١٥٧٤-١٥٩٥م)[٥٨]، ومن خيراته الصُّرة الرومية الجديدة لأهالي الحرم، بدأها سنة ٩٩٨هـ (١٥٩٠م) بثلاثة آلاف وأوصلها إلى عشرة آلاف[٥٩]، وفي جمادى الآخرة سنة ١٠٠٣هـ (فبراير ١٥٩٥م) تُوفي السلطان مراد، وتولى ابنه السلطان محمد، وأرسل إلى شريف مكة المكرمة بالاستقرار في منصبه[٦٠]. وكان السلطان محمد في عهده (رمضان ١٠٠٣ - رجب ١٠١٢هـ/ مايو ١٥٩٥ - ديسمبر ١٦٠٣م) يُعرف بعظم القدر والمهابة، وعلو الهمة والشجاعة[٦١]، وقد كثرت مبراته على الحرمين الشريفين، وإليه يُنسب رباط السلطان محمد في الحرم عند باب القطبي[٦٢].

وفي سنة ١٠٠٦هـ (١٥٩٧/ ١٥٩٨م) تخلف الشريف حسن بجهة ركبة من الطائف، وأرسل إلى أخيه الشريف ثقبة أن يُلبس الخلعة ابنه الشريف مسعود بن الحسن (تتويجًا له وليًّا للعهد)، وكان مسعود ينوب عن أبيه في إمارة مكة المكرمة

(٥٧) السنجاري، علي بن تاج الدين، **منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرم**، تحقيق: ماجدة فيصل، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ١/٤٦٠-٤٦٥. وانظر: الصديقي، **المنح الرحمانية**، ص١٨٥، ٢٠١-٢٠٢.

(٥٨) السنجاري، **منائح الكرم**، ص٤٩٤-٤٩٥. وانظر: الصديقي، **المنح الرحمانية**، ص٢٠٨-٢١٠.

(٥٩) المصدر نفسه، ص٤٩٨.

(٦٠) المصدر تفسه، ص٥٠٠.

(٦١) الصديقي، **المنح الرحمانية**، ص٢٤٧.

(٦٢) شافعي، **الأربطة بمكة المكرمة**، ص٥٧-٥٨.

بعد وفاة أخيه الأكبر الشريف حسين، فلم يُنعم عليه الشريف ثقبة بالخلعة، فمات بعدها مقهورًا[٦٣]، وفي أواخر عام ١٠٠٨هـ (أواسط ١٦٠٠م) ألبس الشريف حسن ابنه أبا طالب الخلعة تتويجًا له بولاية العهد، والتمس من السلطان محمد أن يكون أبو طالب شريكًا له في الإمارة، فوصل الأمر بالموافقة على ذلك في ذي الحجة ١٠٠٩هـ (أواسط ١٦٠١م)، وحج الشريف أبو طالب بالناس في تلك السنة"[٦٤]، وقال صاحب الوسيلة بعد هذا الخبر: "واستقل الشريف أبو طالب بأمر البلاد وسلك فيه طريق السداد. ثم توجه إلى والده الشريف الحسن بعد الموسم إلى جهة الشرق"[٦٥]. ثم توجه الشريف حسن بحملة عسكرية إلى نَجد فتوفي هناك في ثاني جمادى الآخرة سنة ١٠١٠هـ (٢٧ نوفمبر ١٦٠١م)، وكان الشريف أبو طالب وقتها بالمبعوث شرق الطائف، فلما بلغه النعي توجه إلى مكة المكرمة فوصلها ليلة السبت الخامس من الشهر، ووصل الجثمان بعده في النصف الثاني من الليلة، ودُفن وصُلي عليه في فجر ذلك اليوم[٦٦].

---

(٦٣) السنجاري، **منائح الكرم**، ٥٠٢/٢.

(٦٤) المصدر السابق، ص٥٠٣-٥٠٦.

(٦٥) باكثير، أحمد بن الفضل، **وسيلة المآل في عد مناقب الآل**، مخطوط منسوخ في ٢٧ من ذي القعدة سنة ١٠٨٩، ص٩٢. والمخطوط لا أعرف مكان حفظه لكنه منشور على موقع Archives.com، انظر: https://archive.org/details/abedz112003_yahoo/page/n93/mode/2up

(٦٦) المصدر السابق، ص٩٤-٩٥. وانظر: السنجاري، **منائح الكرم**، ٥٠٧/٢-٥٠٨.

وهكذا لا يوجد خبر يختص بابن عتيق طول تلك المدة، ولكن من اللافت للنظر ذكر باكثير بعد تولي الشريف أبي طالب منصب الشراكة أنه استقل بأمر البلاد وسلك فيه طريق السداد، فهو لم يغير شيئًا من سياسة والده الذي يقضي وقته مستريحًا خارج البلد. ويُفهم أيضًا من قضاء الشريف حسن وولي عهده أبي طالب مددًا طويلة خارج مكة المكرمة أنهما تركا البلد في عهدة وزيرهم المفوض بإدارتها وضبط الأمن فيها، وأن الأموال الواردة إليها من الدولة تُوزع بمعرفة المسؤولين وفق النظام السائد والاختصاصات المنوطة بكلٍّ منهم. وما يؤكد هذا ما نُشر عن ميزانية إيالة مصر سنة ١٠٠٥هـ (١٥٩٦-١٥٩٧م) التي تضمنت أبوابًا كثيرة متعلقة بالحجاز مثل مصروفات مكة المكرمة، ومخصصات الفقراء، ومخصصات الحج، وتأجير الجِمال لحمل الحبوب، ورواتب الشريف والموظفين والخدام، ومخصصات أبناء القبائل لحفظ أمن طريق الحج والقوافل... إلخ. ويتضح من وصف بنود الميزانية أن أكثرها من المصروفات المعتادة بصفة دورية، وقد دُوِّنت بعناية حتى إن بعضها يبلغ مئات الألوف، وبعضها يبلغ العشرات من وحدة البارة[٦٧]، وقد بلغت بنود ميزانية الحجاز هذه أكثر من ثلاثة ملايين وخمسمئة بارة[٦٨]. ويظهر من السياق أن الأمور المالية كانت تجري على

(67) Taufik, Farouk M., "*History of Al-Hijaz (1520-1632)*" (1973). Dissertations and Theses. Paper 1596.

(٦٨) البارة: عملة عثمانية قديمة ضُربت من الفضة، وزنها غرام واحد تقريبًا، وتعادل ثلاثة أقجات تقريبًا. علي، شاكر علي، **ولاية الموصل** =

نسق رتيب في سنوات وزارة ابن عتيق كعهدها السابق.

نُكمل أحداث القصة فيما يتعلق بابن عتيق مما رواه السنجاري: "ولما أحس الشريف أبو طالب بموت والده الشريف حسن بعث إلى مكة قبل وفاة والده الشريف حسن بمسك ابن عتيق واعتقاله، فمُسك يوم الجمعة بعد العصر، واستمر في الحبس، فلما وصل الشريف أبو طالب ودفن والده استدعى ابن عتيق، وسأله عما كان يفعل من المنكرات، فأقر بجميع ذلك، فرده إلى الحبس، فلما أيس من الخلاص قتل نفسه، وكان قتله لنفسه يوم الثلاثاء الثامن من جمادى الآخرة سنة ألف وعشرة"(٦٩).

خامسًا: نقد مصادر سيرة ابن عتيق

إن توافر المصادر التاريخية أمر لا غنًى عنه لمن يريد أن يبحث في أي موضوع، وعندما يتعلق الأمر بسيرة عَلم من أعلام البلاد ومسؤول بارز فيها يتوقع الباحث أن يجد أخباره في المصادر الرسمية بمكة المكرمة وفي الأرشيف العثماني، ولكن بعد البحث والتقصي لم نجد أي خبر عنه، فلم نجد مرسوم تعيينه رئيسًا لأمناء مكة المكرمة، ولا مرسوم تعيينه في الوزارة، وهو ما يمثل ثغرة بارزة في حصيلتنا المعرفية، فابن عتيق اتُّهم باتهامات خطيرة بالفساد وصلت إلى درجة التكفير، وغياب الرواية الرسمية يجعل من الصعوبة بمكان

= **العثمانية في القرن السادس عشر**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م، ص٢٣٢.

(٦٩) السنجاري، **منائح الكرم**، ٢/٥٦٢-٥٦٤.

التوصل إلى نتيجة حاسمة عن تلك الاتهامات لغياب وجهة النظر المعاكسة. ويُعد أهم ما صُنف في أحداث مكة المكرمة وتراجم أمرائها الأشراف كُتُب من عاصرهم عن كَثب وخبرهم عن قُرب، فتلك المصنفات تُعد من المصادر الأساسية، ثم تأتي طبقة من أخذ عنهم، الأقرب فالأقرب، وذلك موافق للمنطق، ومقارب طريقة علماء الحديث باعتماد علو السَّند، وكان من أبرز مؤرخي عصرهم شهاب الدين الخفاجي في: (ريحانة الألبا)، وأحمد بن الفضل باكثير، في كتابه: (وسيلة المآل في عد مناقب الآل)، الذي صنفه برسم الشريف محسن بن حسين بن حسن، واختتمه في رمضان سنة ١٠٢٧هـ (١٦١٨م)[٧٠]. وهذان المؤلفان سردا سيرة الشريف حسن، وأسهبا في وصف محاسن زمنه بما فيه من رخاء واستتباب الأمن والعدل، ولم يذكرا شيئًا يخص ابن عتيق، برغم تتبعهما تفاصيل وفاة الشريف حسن وتسلم الشريف أبي طالب من بعده، ونَقل عنهما مَن بعدهما، فكتاب الوسيلة أحد المصادر الرئيسة للطبقة التي ظهرت بعد قرن، مثل السنجاري (ت. ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م)، والعصامي (ت. ١١١١هـ/ ١٧٠٠م)، اللذَين نقلا عنه كثيرًا. ومن تلك الطبقة أيضًا الشُّلي باعلوي (ت. ١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م)، الذي ترجم للشريف حسن وابنه أبي طالب، وأخذ كثيرًا عن الشهاب الخفاجي في الريحانة، وقد سرد قصةً لابن عتيق مع أحد السادة سنأتي عليها ولم يذكر غير ذلك، ومنهم محمد أمين بن فضل الله المحبي (ت. ١١١١هـ/ ١٧٠٠م)،

(٧٠) باكثير، **وسيلة المآل**، ص١٠٣، ٥٥٣.

صاحب خلاصة الأثر، الذي خصص ترجمة لابن عتيق، وهو كالسنجاري، والعصامي نقل حوادث ابن عتيق بالتفصيل، ولكنه أهمل خبره تمامًا في معرض سيرة الشريف حسن، الذي ترجم له ترجمة وافية، وأوصله إلى أعلى مراتب العدل والأمن، وسائر المحاسن التي يمكن أن توصف، فما مصدر هؤلاء المؤرخين؟

إن من حسن الحظ أن المحبي، والعصامي ذكرا مصدرهما، وهو الشيخ عبدالكريم بن محب الدين القطبي المفتي الحنفي بمكة المكرمة، وجاء تناولهما سيرة ابن عتيق متقاربًا في اللفظ والمعنى، فكأنهما ينقلان عن الورقة نفسها، فالعصامي صرح بنقله ذلك من خط القطبي(٧١)، والمحبي صرح بنقلها من كتاب القطبي في تاريخه، الذي ذكر فيه بعض وقائع مكة المكرمة(٧٢)، فهذا هو المصدر المفترض لأخبار ابن عتيق.

وعبدالكريم القطبي علم مشهور من أعلام مكة المكرمة، وصفه المحبي أنه إمام فاضل، عارف بالفقه، خبير بأحكامه وقواعده، مطَّلع على نصوصه، مع طلاقة الوجه وكثرة السكون، وكان أديبًا مطلعًا على الأخبار والوقائع، ذكيًّا ذا إنصاف في البحث، درس على عمه قطب الدين الحنفي، مفتي مكة المكرمة وغيره من كبار علماء مكة المكرمة،

---

(٧١) العصامي، **سمط النجوم العوالي**، ٤/٣٩٣.

(٧٢) المحبي، محمد أمين بن فضل الله، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، المطبعة الوهبية، القاهرة، ١٢٨٤هـ، ٢/٣٩١-٣٩٢.

وتولى إفتاء مكة المكرمة سنة ٩٨٢هـ (١٥٧٤م)، وولي أيضًا المدرسة السليمانية، ويُذكر أن القطبي أول من استُحدث له منصب الإفتاء بمكة المكرمة، بعد أن سعى لدى الشريف حسن بذلك، وجَعل له راتبًا من إيراد بندر جدة، وجُعلت له خلعة تُحمل مع الركب المصري يلبسها في يوم العرضة، ثم أُحدث له صوفان من الديار الرومية وفي ضمنها مئة دينار[٧٣]، واستمرت هذه العطايا لمنصب المفتي بعد ذلك. ويُنسب للقطبي من المؤلفات شرح على صحيح البخاري لم يكمله، وتاريخ سماه إعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام، وهو مختصر تاريخ عمه قطب الدين المذكور، زاد فيه أشياء حسنة مهمة مما يُحتاج إليه، وما حدث بعد تأليفه منبه عليه، تُوفي في ذي الحجة سنة ١٠١٤هـ (أبريل ١٦٠٦م)[٧٤].

ومن المناسب هنا الإشارة إلى أن المحبي ترجم أيضًا للشيخ علي بن جار الله بن ظهيرة الحنفي، خال ابن عتيق، فهو مفتي مكة المكرمة والخطيب بالحرم المكي في عصره، فقال: "وله الشهرة الطنانة والفخر الأتم"، ونقل بعض ترجمته من الشهاب الخفاجي بألفاظ أوصله فيها إلى أعلى مراتب العلم والفقه والأدب[٧٥]. وإفتاء الحنفية في مكة المكرمة من

(٧٣) الدينار: عملة ذهبية، يسمى أشرفيًّا، كان يعادل خمسة وثمانين نصف فضة (بارة). عبدالمعطي، حسام، **العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٣٠٢.

(٧٤) المحبي، **خلاصة الأثر**، ٢/٨-٩.

(٧٥) المصدر نفسه، ص١٥٠-١٥١.

أرقى المهمات الشرعية المرتبطة بالسلطنة مباشرة، ولم يكن معروفًا به في ذلك الزمان غير الشيخ علي بن جار اللّٰه الظهيري، وعبدالكريم القطبي.

١- التحليل الموضوعي:

ورد عند المحبي، والعصامي مما يُنسب إلى (تاريخ القُطبي) هذه الأخبار عن ابن عتيق، واللفظ للمحبي: "فخدم الشريف حسن بن أبي نمي سنة ثلاث بعد الألف، وأفهمه النصح في الخدمة وسَحَره إلى أن تمكَّن منه غاية التمكن، وبقي حاله معه كما قال الشاعر:

أمرك مردودٌ إلى أمرِه
وأمرُه ليس له ردُّ

فتسلط على جميع المملكة، وتصرف فيها كيف شاء، وبقي كل من يموت من أهل البلد أو من الحُجاج يستأصل ماله بحيث لا يترك لوارثه شيئًا، فإذا تكلم الوارث أظهر له حجة أن مورثه كان قد اقترض منه في الزمن الفلاني كذا وكذا ألف دينار، ويقول هذا الذي أخذته دون حقي، وبقي لي كذا وكذا. وطريق كتابته لهذه الحجة وأمثالها أن كتبة المحكمة تحت أمره وقهره، فيأمرهم بكتابة الحجة فيكتبونها، وعنده أكثر من مئة مُهّر للقضاة والنواب السابقين فيمهرُها، ويأمر عبدالرحمن المحالبي أن يكتب إمضاء القاضي الذي قد مَهَر الحجة بمُهره، ويكتب خاله الشيخ علي بن جار اللّٰه، وأخوه عبدالقادر بن محمد بن جار اللّٰه شهادتهما، ويكتب الشيخ عليٌّ

أيضًا عليها ما نصه: تأملت هذه الحجة فوجدتها مسدَّدة، وشهد بذلك محمد بن عبدالمعطي الظهيري، وابن عمه صلاح الدين بن أبي السعادات الظهيري، وأحمد بن عبدالله الحنبلي الظهيري، وغيرهم...، وجميعهم يعرف أنها زورٌ ولا أصل لها، ولا يقدرون على أن يتكلموا بكلمة واحدة خوفًا من شره وقوة قهره"[٧٦]. ثم ذكروا كيف قبض عليه الشريف أبو طالب بعد وفاة والده الحسن، وقرَّره بذنوبه فاعترف بها جميعًا، وأودعه الحبس، وكيف سرق جَنْبية من السجَّان وقتل نفسه بها، "فخَرجَت روحُه إلى غير رحمة، فقد كان مُرتكبًا جميع أنواع المعاصي، حتى لقد بلغني من جماعة بكثرة أنه كان يسجد للشمس، وأما انتهاكه للشرع الشريف فشيء لا يُوصف، وكان يتبجَّح، ويقول: الشرع ما نريده. ولقد أبطل في أيامه عدة من المسائل الشرعية كالوصايا، والعتق، والتدبير، وباع أمهات الأولاد بأولادهن، قائلاً: هذه حجة شرعية أن فلانًا سيدها اعترف أن ماله جميعًا لفلان، فوطؤها حرامٌ عليه والولد ولد زنا. وكثيرًا ما يأخذ حجة العتق ويمزقها، ويتملَّك المكتوب له العتق فيها حتى إنه إذا مات شخصٌ من أرباب الصُّرور، والحبوب والجهات أظهر على المتوفى فراغًا من هذا الأسلوب، ويتناول المحلول جميعًا، ثم يبيعه على شخص آخر"[٧٧].

يتبين للناظر الفاحص في هذه الادعاءات أنها نوع من الفجور في الخصومة، لا يمكن أن يصدر من قاضٍ ورع رزين،

(٧٦) المصدر السابق.

(٧٧) العصامي، **سمط النجوم العوالي**، ٤/٣٩١-٣٩٢.

فضلاً عن المفتي، وهي تُناقض النظام الإداري والقضائي المتبع في البلد، فمن المعلوم أن كتبة المحكمة لا يتبعون الوزير، بل يتبعون القضاة، فكيف يأتمرون بأمر الوزير، بل يزعم الكاتب أن القضاة يعلمون بالتزوير ويوافقون عليه، وذلك افتراء غاية في البعد، فلا يعقل أن يصدر كل هذا الطعن من فضيلة المفتي على زميله الأكبر، ومرجع الإفتاء ابن ظهيرة وغيره من القضاة دون أن يثير ذلك فضيحة كبرى في البلد، لا تقف إلا عند الباب العالي! ومن جهة أخرى فإن أمور الحُجاج من مسؤولية أمير الحج، فكيف يتعرضون لهذا التزوير دون أن يتصدوا له عند أميرهم. أما الصُّرور والحُبوب وغيرها من الهبات السلطانية فلها نظامٌ مستقل تمامًا عن سلطة الشريف، وهي من مسؤولية شيخ الحرم الشريف والقاضي المختص، وتُدقق من لجنة مختصة، لها أن تتلقى الشكاوى وترفع تقريرها سنويًّا إلى الباب العالي. وتخضع تركة الحجاج والمتوفين دون وارث لنظام تضعه الدولة، وهي التي تقبض جُل التركة من الأمين المختص. أما ادعاء السجود للشمس فلا يمكن أن يصدر من شخص برزانة المفتي بتلك الألفاظ السُّوقية، والجماعة الذين يفترض أنهم أخبروه، هل استحضرهم ابن عتيق ليشهدوا سجوده؟ إن نزرًا يسيرًا من تلك الجرائم المزعومة كفيل أن يُصلب فاعله في بطحاء مكة المكرمة، وتُقطع أيديه وأرجله من خلاف، وللأشراف مواقف معروفة في التنكيل بأهل الفساد، ذكرنا بعضها آنفًا. وهو بعيدٌ جدًّا عن أن يكون من كلام المفتي القطبي، الذي

هو في أعلى مستويات النظام القضائي بمكة المكرمة، وهو مرتبط مباشرة بالسلطنة العثمانية، وكان الأحرى به مراسلة السلطان أو مخاطبة المحتسب، وطلب التحقيق مع الوزير لو كان ما نُقل عنه حقيقة مستقرة على مدى بضع سنين.

٢- التحليل الشكلي:

هنا نأتي إلى الشبهة المفصلية في الموضوع، يقول المحبي إنه قرأ سيرة ابن عتيق المشار إليها في كتاب القطبي عن تاريخ مكة المكرمة، وتاريخ مكة المكرمة المنسوب إليه معروف منذ زمن المحبي حتى اليوم، وقد أشار إليه في ترجمته، وهو: (إعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام)، وهو ملخص كتاب عمه قطب الدين النهروالي، وعليه إضافات. والكتاب محقق مطبوع، وليس فيه هذا الكلام، وهو بعيد عن أسلوب المؤلف[٧٨]، فمن أين جاء به المحبي، والعصامي، وغيرهم، إلا أن يكون مزوَّرًا عليه بما يحاكي خطه المعروف؟ ومما يجعلنا نُرجح التزوير أن الكتاب انتهى صاحبه من تحريره كما ذُكر في آخره في شعبان سنة ألف للهجرة[٧٩]، أي قبل

(٧٨) القطبي، عبدالكريم بن محب الدين، **إعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام**، تعليق: أحمد محمد جمال، وعبدالعزيز الرفاعي، لجنة النشر العربية، مكة المكرمة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، ص١٦٤. الملحق رقم (٣).

(٧٩) إن أول من أشار إلى هذا الكتاب وستنفلد في تعليقه على كتاب تاريخ عمه قطب الدين، ونقل عنه مقاطع وحقق تاريخ كتابه المخطوط بسنة ألف للهجرة، وهو تاريخ مخطوط الحرم المكي المطبوع نفسه، وذلك استنادًا إلى مخطوط مكتبة ليدن رقم ٨٣٢ =

توزير ابن عتيق بثلاث سنوات، والمؤلف في إضافاته على أصل عمه النهروالي انتهى عند أحداث تلك السنة، ولم يشر إلى ابن عتيق البتة[٨٠]، فمن أين للمحبي، والعصامي تلك الوريقات المدسوسة على القطبي؟ أما السنجاري فهو من الطبقة نفسها ولم يذكر مصدره، ولكن ما ذكره من أخبار مشابه لما ذكر أقرانه.

وما ينطبق على القطبي ينطبق على مصدر آخر نُسبت إليه أخبار ابن عتيق، وهو الشيخ عبدالقادر بن محمد الحسيني الطبري، وله سيرة عطرة عند المحبي وغيره، وهو من سلالة أقدم بيت علمي بمكة المكرمة بيت الطبري الحسيني، الذي كان مع آل ظهيرة القرشيين آنذاك أكبر البيوت العلمية، وهو من كبار العلماء في وقته، حفظ القرآن صغيرًا، وقرأ وحفظ عدة متون من أمهات الكتب، وعرضها على كبار مشايخ ذلك العصر وتخرج بهم، ومنهم علي بن جار الله الظهيري، الذي قرأ عليه قدرًا من تهذيب المنطق للقاضي زكريا الأنصاري، ولازم ودأب، وتفنن في كثير من العلوم، وألَّف كثيرًا من الكتب، وله مدائح مشهورة للشريف

= (دوزي ٨٠٢)، المنسوخ سنة ١٠٠٦هـ، وذلك في حياة المؤلف. انظر: el-Nahrawali, Cutb ed-Din Muhammaed ben Ahmed, *Geschichte der Stat Mekka und ihre Tempels*, heraugegeben von Ferdinand Wustenfeld, Leipzig, 1857, pp. XII-XVI.
وتحققنا من تاريخ الكتاب أيضًا من مخطوطة المكتبة الأزهرية، إذ يرد تاريخ الفراغ من كتابته سنة ألف للهجرة. والنسخة مكتوبة سنة ١٠٩٧هـ برقم ١٧٨٠ (السقا ٢٨٧٨٥). انظر: **فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية**، مطبعة الأزهر، ١٩٤٩م، ٣٣١/٥.

(٨٠) المصدر السابق، ص١٤٤، ١٦٤.

حسن أكثر منها وأجاد، وهو كَمن سبقه من آبائه الطبريين إمام المقام الإبراهيمي، وهذه الوظيفة لازمت بيتهم دون منافس حتى زمن المحبي، وُلد سنة ٩٧٦هـ (١٥٦٨/ ١٥٦٩م)، وتوفي سنة ١٠٣٣هـ (١٦٢٤م)[٨١]، وكتابه: (عيون المسائل) يحفل بالمدائح للشريف حسن[٨٢]، وقد صنفه في زمن وزارة ابن عتيق؛ لأنه ذكر الشريف مسعود بن الحسن فيه، ولكنه أغفل ذكر ابن عتيق.

وأما ما نُسب إلى الطبري من كلام عن ابن عتيق فورد في كتاب محمد بن علي الطبري، المتوفى سنة ١١٧٣هـ (١٧٦٠م)، ونصُّه: "عودٌ لذكر الشريف حسن ودولته، قال مولانا الإمام عبدالقادر الطبري، رحمه الله، وبالجملة فلا أحسن من الحسن، فقد كانت أيامه مأنوسة، وبهجتها بعين الله محروسة، وشمس أمنها باهرة الشعاع، ظاهرة الارتفاع، وبدر تمِّها في أشرف وجهة، وأسنى لهجة، وزهر دولتها متصلة السؤدد، متنقلة في درجات الصعود. إلا أنه أضر بالناس وزيره عبدالرحمن بن عتيق المذكور...، استوزره الشريف حسن سنة ثلاث وألف، فاستولى على سيده ومولاه، وتعدى ما نهي عنه من حدود الله، وبقي في الوزارة سبعة أعوام، والناس معه في أشد من وقْع الحسام على الهام، وذلك لأنه أرهب أركان الدولة والعامة، وله جواسيس وحواشٍ

(٨١) المحبي، **خلاصة الأثر**، ٢/٤٥٧-٤٦٤.

(٨٢) الطبري، عبدالقادر بن محمد الحسيني، **عيون المسائل من أعيان الرسائل**، مطبعة السلام، مصر، بعناية: محمد الحسامي البيروتي، ١٣١٦هـ.

ظلمة، يتوعدون من علموا كراهية الوزير منه بكل ضير، حتى لا يكاد يبلغ الشريف عنه إلا الخير..."[٨٣].

من المرجح أن يكون ما ورد عن سيرة ابن عتيق ليس من كلام الشيخ عبدالقادر، بل هو استدراك عليه من المؤلف، أو أن يكون الكلام قد دخل بعضه في بعض؛ لأن الكلام تكرارٌ لما ورد عند المؤلفين الآخرين الذين هم أقدم من المؤلف الطبري. والدليل على ذلك أن علي بن الشيخ عبدالقادر المشار إليه، صاحب التاريخ اللطيف المسمى (الأرج المسكي في التاريخ المكي) (ت. ١٠٧٠هـ/ ١٦٦٠م) قريب من زمن ابن عتيق، ونقل كثيرًا مما ورد في كتابه عن والده، ولم يذكر من ذلك شيئًا، وقد كان أولى به أن يكون في صدارة أحداث كتابه، الذي خصص منه فصلاً كاملاً عن الفتن الواقعة بمكة المكرمة قدْر ستٍّ وعشرين صفحة من المطبوع، ذَكر فيه الفتن كبيرها وصغيرها، فلما وصل إلى زمن الشريف حسن ذكر فتنة وصفها بأنها سهلة، وكانت بسبب مخاصمة بين بني حسن وبين الحُجاج، ثم جاء أمير الحج إلى الشريف معتذرًا وانتهى الأمر، أما ابن عتيق فالموضع الوحيد الذي ذكره فيه هو عند ذكر أبواب الحرم الشريف، فقال: "باب السُّدة المعروف في زمننا بباب ابن عتيق، لكونه قريبًا من داره، ويسمى باب السدة لكونه سُد ثم فُتح"[٨٤]. وذلك من المفارقات العجيبة، فعندما نتوقع أن نرى اسم ابن عتيق يتصدر باب الفتَن كما أشيع عنه، نجد أهل مكة المكرمة قد

(٨٣) الطبري: **إتحاف فضلاء الزمن**، ج٢، ق٢١-٢٢.
(٨٤) الطبري، **الأرج المسكي**، ص١٨٢.

وضعوا اسمَه على أشرف موضع فيها، وهو المسجد الحرام، ولا يُتوقع حصول ذلك التكريم لرجل عاطل السيرة[٨٥]. ومن الجدير بالذكر أن علي بن عبدالقادر الطبري هذا هو أول من ذكر باب ابن عتيق، ثم توالت المراجع، فذكر محمد بن علي بن فضل الطبري أن الباب يُعرف بباب ابن عتيق لقُربه من مدرسته[٨٦].

هذا وتضم ناحية شمال الحرم مدارس أخرى مثل مدرسة عبدالباسط عند باب الباسطية، والمدرسة الزمامية عند باب الزمامية[٨٧]، فمدرسة ابن عتيق قريبة من الباب المنسوب إليه، وهي قريبة من داره، وحُوِّر الاسم إلى باب العتيق أو آل عتيق، فذكره حسين باسلامة، وقال: إنه منسوب إلى أحد الأعيان الذين يسكنون بجوار هذا الباب، في إشارة إلى آل عتيق كما تقدم ذكره، وزُينت بذلك مخططات المسجد الحرام على مدى ثلاثة قرون حتى القرن الرابع عشر الهجري[٨٨].

---

(٨٥) القطبي، **إعلام العلماء**، ص١٢٩. لاحظ المعلقان على الكتاب أن وضع اسم شخص على باب من أبواب الحرم نوعٌ من التقدير والمكانة، وذلك في تعليقهما على تسمية باب القطبي الواقع في الجهة الشمالية من الحرم، لقربه من مدرسة المفتي قطب الدين الحنفي. قلتُ: إذا كان الأمر كذلك، فاستذكار أهلِ مكة لابن عتيق بتسمية باب السُّدة عليه فيه رد اعتبار وتقدير.

(٨٦) الطبري، **إتحاف فضلاء الزمن**، مخطوط رقم ٣٤١١ بمكتبة الحرم المكي، ج١، ق٢٦٠. الملحق رقم (٤).

(٨٧) الطبري، **إتحاف فضلاء الزمن**، ص٥٤٤.

(٨٨) عمارة، طه عبدالقادر، والحارثي، عدنان محمد، **تاريخ عمارة وأسماء أبواب المسجد الحرام حتى العصر العثماني**، مركز أبحاث =

سادسًا: مناقشة أخبار ابن عتيق

سأناقش فيما يأتي ما نُسب إلى ابن عتيق من مظالم واتهامات بالتحليل النقدي للأنظمة القائمة، والمقومات السياسية والاقتصادية السائدة آنذاك.

١- التناقض مع شخصية الشريف حسن:

كان الشريف حسن موصوفًا بأحسن الأوصاف، وقد انتهى إليه الشرف والقوة في حكم مكة المكرمة، فلم يبلغ مبلغه شريف من بعده، حتى انتهى حكمهم، وقد تواترت الأخبار عن رجاحة عقله وفراسة بصيرته، ومدى حرصه على العدل والشريعة، وشفقته على أهل بلاده. فكيف يمكن لأمير هذا وصفه، متمكن في إمارته، محبوب من رعيته، أن يقبل بظلم يقع في بلده؟ بل كيف يتحمل الشريف مظنة أن تصل أخبار المظالم والمنكرات من أكبر موظفيه إلى الباب العالي أو أمير الأمراء في مصر؟ فينالـه منهم التقريع والتوبيخ بعد عشرات السنين التي قضاها محمودًا مشكورًا، مشهورًا بكل صفات العدل والإحسان. وأعجب ما استعملوا لتبرير ذلك السِّحر، ويُرد على ذلك من سيرته العطرة، وأحواله المستقيمة، ولم يظهر فيها شائبة اختلال أو اعتلال، وكان في سنواته الأخيرة الأمير المبجل، يستقبل الشعراء في بيته العامر، يقرؤون

= الحج، جامعة أم القرى، د. ت، ص١٣١، ١٨١. وانظر: باسلامة، حسين بن عبدالله، **تاريخ عمارة المسجد الحرام**، تهامة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص١٢٩-١٣٠؛ وهورخرونيه، **صفحات من تاريخ مكة المكرمة**، ٦٥٨/٢؛ وشافعي، **الأربطة بمكة المكرمة**، ص٢٨٦-٢٨٩. الملحق رقم (٥).

عليه قصائدهم، فيُجيزهم ويكرمهم ألفًا وألفين ذهبًا، ويستقطب العلماء والوجهاء، ويكتب له المؤلفون كل أنواع المعارف والعلوم، ثم يتنقل بين استراحاته في الطائف وداره في مكة المكرمة، وينفر للقتال في نجد وغيرها من الديار، ومعه الجيش والقادة والعسكر والأعراب، حتى وافته المنية وهو في ساحة القتال، وليس ذلك حال شخص مسحور، بل أمير قدير لم يزل الخطباء والشعراء يثنون عليه في حياته وبعد وفاته.

٢- التناقض مع نظام الصلاحيات في البلاد:

إنه من المستبعد أن يخضع ابن ظهيرة وهو شيخ الإسلام، ومفتي الحرمين الشريفين، بما عُرف عنه من مواصفات، لإرادة ابن أخته حتى لو كان وزيرًا[٨٩]، ومنصبه المعروف المفتي الحنفي، وأيضًا بقية القضاة لا يتبعون الشريف حسنًا إداريًّا، بل يتبعون السلطان مباشرة، وهو ما أعطاهم كلمة عالية، ولهم مُطلق الصلاحيات في مخاطبته بالشكوى من أي مخالفة[٩٠]. ثم لنفترض أنهم قصَّروا أو تواطؤوا مع قريبهم ابن عتيق، فأين المحتسب؟ وهو قاضي مكة المكرمة وناظر الحرم المعين من السلطان مباشرة، وله حق التفتيش ومخاطبة السلطان بأي مخالفة، وعلى افتراض وجود كل

(٨٩) الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، **ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا**، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م، ص٤٤٠. وقد درس الخفاجي على ابن ظهيرة، وتباهى بإجازته إياه، ووصفه بأرفع الأوصاف.

(٩٠) كشميري، **مكة المكرمة**، ص٧٠.

ما سبق من تزوير، هل حوسب القضاة الذين شهدوا شهادة الزور، وأكلوا حقوق الناس بزعم تلك الرواية، أم أنهم استمروا في مناصبهم معزَّزين مكرمين؟ من حسن الحظ أنه توافرت لدينا سجلات الصرة الرومية الجديدة المشار إليها آنفًا، الصادرة بعد سنة وأشهر من وفاة الشريف حسن، فتجد على رأس قائمة المنتفعين: "مولانا حاجي علي بن جار الله بن ظهيرة المفتي الحنفي"، ولا يسبقه في الترتيب سوى: "مولانا قاضي مكة المكرمة دامت فضائله"، وتجد أخاه الذي ورد اسمه في الرواية المزعومة في الصفحة الأولى بوصفه اللائق به: "مولانا قاضي عبدالقادر بن جار الله بن ظهيرة الحنبلي". وتجد في الورقة الأولى نفسها مولانا قاضي أحمد بن ظهيرة الحنبلي، ومولانا أبا بكر قاضي عبدالله بن ظهيرة الحنبلي، ومولانا محمود بن عبدالقادر بن ظهيرة الحنبلين، وسعادة بنت قاضي عمر بن ظهيرة، وغيرهم من القضاة، والمشايخ من آل ظهيرة، الذين تزينت سجلات الصرة بألقابهم الكريمة[٩١]، الأمر الذي يزيد من احتمال تلفيق القصة من أساسها.

٣- انفصام الأخبار عن السياق الاقتصادي:

حتى يمكن استيعاب نشاط وزير مكة المكرمة بطريقة صحيحة لا بد من فهم أوضاعها الاقتصادية، وقد أشرنا إلى

(٩١) المصدر السابق، ص٤. وقد ظل علي بن جار الله محترمًا مبجلاً حتى آخر حياته، ولما تُوفي حضر الصلاة عليه الشريف أبو طالب بن الحسن وإخوانه وبنو عمه، كعادة الأشراف في إجلال كبار العلماء. الطبري، **الأرج المسكي**، ص١٩٢.

بعض ذلك فيما سبق. وهنا نتوقف عند بعض الملحوظات، فأهل مكة المكرمة أغلب مواردهم تأتي من الخارج، وبالتحديد من ميزانية الحجاز لدى إيالة مصر، وتبرعات السلاطين وأوقافهم، وتأتيهم الحبوب والأرز من مصر، واليمن، وبندر زيلع، وسوق مكة المكرمة يشتمل على ألف وثلاثمئة محلٍّ تجاري وثلاثة مجمَّعات للأسواق، ومعظم الدكاكين مخصصة للأقمشة والعطارة، وفيها أنفس المجوهرات والعطور[٩٢]، ومواردهم الأساس من غير ذلك هو رسوم ميناء جدة، التي لا تكاد تكفي أبناء الأشراف كما ألمح الشريف حسن في إحدى مراسلاته، وهم يميلون إلى التبذير، ولديهم خمس عشرة مزرعة تحيط بمكة المكرمة يتسامرون فيها، وتُثمر فيها أشجار النخيل، والرمان، وأنواع الفواكه. وشريف مكة المكرمة يدير شؤون البلد بمئتَي رجل من الحراس، ورجال الأمن[٩٣].

ويعد موسم الحج موسمًا للنشاط التجاري وعقد الصفقات التجارية، إذ يَفد الحجاج إلى الحرم حاملين بضائع بلادهم معهم لتبادلها مع منتجات البلاد الأخرى، وتَفد القوافل من مصر، والشام، والعراق، والأحساء تحمل الحجاج والبضائع، وكذلك السفن التي ترد من مصر، ومن أقصى الشرق، ومن

(٩٢) ابن الشيخ إبراهيم حقي، سهيل صابان، **مكة المكرمة والمدينة المنورة، بحوث ودراسات من واقع الأرشيف العثماني والمصادر التركية**، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض، ١٤٢٦هـ، ص١٩٧-١٩٨. ورد ذلك في مشاهدات الرحالة أوليا جلبي في مكة سنة ١٠٨٢هـ/ ١٦٧٢م.

(٩٣) المرجع السابق.

الهند إلى ميناء جدة. لقد تَوجه السلاطين العثمانيون إلى تخفيض الرسوم على البضائع الواردة مع الحجاج أو إلغائها، كما فعل السلطان مراد الثالث بإلغاء الضريبة على بضائع موكب الحج اليمني، حتى أُلغيت الضرائب على جميع السلع المصاحبة لقوافل الحج، سواء الواردة إلى مكة المكرمة أو الصادرة منها[٩٤]، وهكذا وجد الشريف حسن موارد إمارته تتقلص لتقتصر على نصف رسوم ميناء جدة، والهبات، والرواتب، والأوقاف التي تُصرف له ولأهل مكة المكرمة من السلطنة، وهي غير قليلة. وبالمقابل ازدهرت الشركات التجارية والوكالات بين مصر، ومكة المكرمة، واليمن، وكان لبعض الخواجات المصريين عدة وكلاء من الخواجات، والتجار في ميناء جدة، وأملاك، وبيوت في مكة المكرمة ينزلون فيها، وقد توسع نظام الوكالات، فنجد أن الخواجا أبا السعود بن عماد الدين الشامي وَكل الخواجا الجمالي يوسف بن عبدالله في تصريف جميع أموره التجارية في ميناءي جدة ومخا في اليمن، وذلك عام ١٠٠٨هـ (١٥٩٥م)، كذلك كان الخواجا سالم بن محمد البيطار المكي وكيلاً لعدد كبير من تجار مكة المكرمة وجدة في القاهرة لمدد طوال[٩٥].

نرى أن تلك المحددات الاقتصادية دفعت الشريف حسن بن أبي نمي إلى تكثيف نشاطه العسكري في الجزيرة العربية،

---

(٩٤) الدوسري، **العلاقات بين مصر والحجاز**، ص١٢٥-١٢٩.

(٩٥) المرجع السابق، ص١٣٥-١٤٠. وذلك التوكيل كان في سنة ٩٨٨هـ/ ١٥٨٠م.

فتلك الحملات التي كان يشنُّها في أعماق نجد استهدفت أولاً تأمين طرق الحجاج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهو ما لاحظناه سابقًا، وثانيًا تأمين مصدر دخل إضافي من الرسوم التي يفرضها على أهالي الأقاليم التابعة له أو التي يحاول أن يجعلها تابعة له[٩٦]، فقد غزا الشريف حسن مرارًا في نجد، وسلب أموال العباد، حتى تُوفي في إحدى هذه الحملات، وهو يسوق سلبه من الغنم والإبل إلى بلاده، وعندما يرتاح من غزواته يمكث في قصره الفاخر المسمى (دار السعادة) بمكة المكرمة أو في منتجعاته خارجها، يقيم الأمسيات الثقافية، ويُغدق الأعطيات على المؤلفين والشعراء، وبعضهم أئمةٌ ومشايخ كبار، وصلوا في أشعارهم إلى درجة الاستجداء[٩٧].

يمكن من استعراض نشاطات الشريف حسن الخارجية، واهتماماته الاقتصادية وضع تصور أوضح لتنظيماته داخل مكة المكرمة، وأهمها في المرحلة الأخيرة من حكمه توزير عبدالرحمن بن عتيق، فأمير بهذه المنهجية التوسعية، والفكر الاقتصادي، الذي يشكو الحال من تضاؤل موارد مينائه الرئيس، ويرى مقدرات التجار والخواجات في انتعاش متزايد بسبب الأمن المحقق في البلاد، وانخفاض الضرائب على الواردات والصادرات، مقترنًا ذلك بامتيازات

(٩٦) العثيمين، عبدالله، نجد منذ القرن العاشر الهجري حتى ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، **مجلة الدارة**، الرياض، س١، ع٤، ذو الحجة ١٣٩٥هـ/ ديسمبر ١٩٧٥م، ص٦٦-٧٥.

(٩٧) هورخرونيه، **صفحات من تاريخ مكة المكرمة**، ص٢١٤.

الأعيان من جاوشية وأغوات، لا بد أنه وجد في ابن عتيق شخصية مناسبة تمامًا لتعويض بعض خسائره، وتحقيق بعض أهدافه، فهو قد ترقى في المناصب وخَبر بواطن الأمور، وبخاصة مقدرات التجارة التي كان والده من كبار أربابها، فمن أفضل منه لضبط تسيّب المتراخين، وكبح جماح المتهربين، وخصوصًا أن الأوامر السلطانية وردت بهذه التوجيهات من مدة غير بعيدة. لم يُرد الشريف أن يتولى هذه المهمة بنفسه، ولا سيما في مدته الأخيرة، وهو منشغل بتلميع أولاده لتولي وظيفة مشاركته في الحكم على العادة القديمة التي كانت وسيلة ابتدعها الأشراف، الذين يرون أن لهم حقًّا موروثًا في إيرادات مكة المكرمة لضمان استمرار الحكم في السلالة المرغوبة، وتركيز الثروة فيها وتقاسمها بينهم(٩٨). ولم يُرد الشريف أن يستوزر أحد أقاربه، وهم على طريقتهم في التبذير، أما ابن عتيق فهو أحرى أن يضبط الإيرادات والمصروفات بما لديه من خبرات بعد ترقيه في المناصب.

ولا أدلَّ على استقامة أمور التجارة مما أوردناه آنفًا من الرخاء التجاري الذي حصل في زمن الشريف ووزيره ابن عتيق، وكثرة الخواجات العاملين بين مكة المكرمة، وجدة، ومصر، واليمن، بما ينقض روايات الأخباريين الذين وَصفوا حال البلاد كما يأتي: "فنفرت قلوب الناس من ابن عتيق،

(٩٨) الزيلعي، أحمد بن عمر، نظام المشاركة في الحكم لدى أشراف مكة، **مجلة الدارة**، الرياض، س١٤، ع٣، ربيع الآخر، والجماديان ١٤٠٩هـ/ نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٨ - يناير ١٩٨٩م، ص٦١-٨٨.

وضجُّوا وضجروا، وكل من أمكنه السفر سافر، وما تأخر إلا العاجز"[٩٩]، وفي رواية أخرى بعد ذكر توزير الشيخ عبدالرحمن ابن عتيق، قال الضَّمَدي: "وقَهر الضعفاء والمساكين، واستأصل أموال التجار والمتسببين، وطمس وجوه العدل، ولم ينجع في الشريف نُصح أحد من الفضلاء، وغيرهم من أكابر الأشراف"[١٠٠]. والضمدي مؤرخ يماني، وليس من أهل مكة المكرمة، فهل يمكن الاستناد إلى كلامه بوجود بعض المظالم بما اشتهر من أخبار عن وزارة ابن عتيق، أم أنه تأثر بالورقة الملفقة التي نُسبت إلى القطبي؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال، لأنه لا يذكر مصدره، ولكن عباراته تحمل مبالغاتٍ كبيرة، فيها ترديد لما ورد في النص المنسوب إلى القُطبي. فالسياق الاقتصادي الملاحظ في مكة المكرمة لا يدعم هذه المبالغات من ناحية، والنظام الإداري والقانوني لا يعطي الوزير تلك الصلاحيات من ناحية أخرى.

٤- تصرف الشريف أبي طالب في الأموال:

نلاحظ أن الضَّمَدي أضاف إلى خبره السابق عن ابن عتيق ما نصُّه: "ثم أردف هذه الوزارة بولاية ابنه الشريف أبي طالب، وفوضه في الرعايا، وأهل الحجاز، والشام، واليمن، فجار على الناس جورًا فاحشًا، وسفك دماء الرعايا، فتفرقت الرعايا أيدي سبأ، وضجَّت ألسنتهم بالدعاء عليه، فتقاصرت

(٩٩) العصامي، **سمط النجوم العوالي**، ٣٩١/٤.

(١٠٠) الضمدي، عبدالله بن علي، **العقيق اليماني في حوادث ووفيات المخلاف السليماني**، مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، رقم ٧٧٠٨، ص٤١٣-٤١٤.

دولته ولم تطل مدة ولايته، ولكن بعد أن تفرق الأنام، وشتت النظام، وصارت ديار الرعايا وأوطانهم داخلة في حكم الهباء، وأنشد لسان حالها:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا

أنيسٌ ولم يسمر بمكة سامر

وكانت وفاة الشريف حسن في جمادى الأولى من السنة المذكورة، وفي هذا الشهر بعد موت الشريف قتل نفسه الشيخ الخواجا عبدالرحمن ابن عتيق خوفًا من أبي طالب وكراهيةً لولايته. ووُجد عنده من الأموال والأقوات ما كفى الشريف سنة كاملة أو فوقها". ثم تطرق الضمدي إلى حوادث السنة التي تليها، سنة ألف وإحدى عشرة، فقال: "وفيها اشتد الجور والظلم من الشريف أبي طالب على أهل مكة، والحجاز، واليمن، وسائر ممالكه، وعضد ذلك أيضًا فتنة بين بني حُرام وكنانة...، فتغيرت الطرقات، وكثر النهب فيها والقتل من حد مكة إلى الشقيق"[(١٠١)].

لسنا في معرض تقييم ولاية الشريف أبي طالب أو رواية الضَّمدي عنها، ولكنه يذكرنا بما ألمح إليه الشهاب

(١٠١) المصدر السابق، ص٤١٥. هنا أثبت الضمدي لابن عتيق لقب الشيخ، بما يتوافق مع ألقاب إخوته، ثم لقب الخواجا، وهو لقب والده عبدالله بسبب شهرته بالتجارة، ولكن الخواجا هنا تأتي بمعنى الوجيه؛ لأن ابن عتيق الوزير لم يشتغل بالتجارة كحال أبيه. وبنو حُرام هم أمراء حَلي، في بلاد قومهم كنانة بتهامة عسير، كانوا موالين للأشراف، والشقيق بلدة بجنوب حَلي على ساحل البحر الأحمر.

الخفاجي عن حال البلاد بعد وفاة الشريف حسن مباشرةً، ونذكر كلامه هنا لمناسبته المقال: "ونحن الآن ما ندري ما يُريد ولا ما يراد، فقد ذهب سليمان، وانحلت الشياطين، ووقف الرجاء على جُرف هارٍ بين قوم مجانين، فالجواد دون الحمار المصري، وأبو جهل وعظ الحسن البصري"[١٠٢].

يُستفاد من كلام الخفاجي المغلف بالمعاريض اختلال الموازين واضطراب الأمور بعد وفاة الشريف حسن، الذي عُدَّ حكمه نهاية عهد القوة والعزة في تاريخ حكم الأشراف. على كل حال، كان المتوقع بعد فراغ الشريف أبي طالب من مجلس العزاء ومن ابن عتيق وآثامه المزعومة أن يُتحفنا المؤرخون بتشكيل لجان التحقيق، واستدعاء القضاة لرد الحقوق المنهوبة إلى أصحابها، واستعادة حرية الموالي المسلوبة[١٠٣]؛ لأن ذلك سوف يكون أبرز حادثة في البلاد لجسامة الفِتنة، وفداحة المظالم، ولكن التاريخ خيب آمالنا في هذا المقام، فلم يُظهر ما يدل على أن تلك الأموال

(١٠٢) الخفاجي، **ريحانة الألبا**، ص٣٩٨-٤٠٦. يلاحظ أن الخفاجي كان حاضرًا ومعاصرًا لانتقال السلطة من الشريف حسن إلى ابنه أبي طالب، وهو الذي صاغ منشور توليته شراكة الحكم، وقد ورد اسمه ضمن قائمة المشايخ في الصفحة الأولى من دفتر الصرة الرومية لسنة ١٠١٢هـ. والخفاجي سكت عن ابن عتيق، ومدح الشريف حسنًا بما ذكرنا طرفًا منه.

(١٠٣) دحلان، أحمد بن زيني، **خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام**، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٥هـ، ص٦٣. قال: "قبض على ابن عتيق وحبسه، وأراد أن يتحقق مظالمه فيردها إلى أهلها".

منهوبة، بل أظهر لنا توجه أبي طالب إلى بيت ابن عتيق، وفتح خزائن الدولة المخزنة فيه، فوجد فيها من الأموال والأقوات ما كفاه سنة كاملة أو فوقها[١٠٤]. هنا يتضح لنا جانب من حقيقة الموضوع، فابن عتيق كان بيته مقر بيت المال، الذي وفره للصرف على احتياجات أهل البلاد، وغزوات الأمير، وجوائزه للشُّعراء والكُتَّاب، ولم ير الشريف أبو طالب حرجًا في إنفاقها على احتياجاته، ولو كانت تلك الأموال منهوبة لكان الأحرى أن يردها لأصحابها.

٥- خلو الأخبار من أفعال صريحة الدلالة على المظالم:

نستعرض هنا بعض الأخبار المحددة التي وردت عن تصرفات ابن عتيق لإلقاء الضوء على حقيقة اهتماماته في نشاطه الوزاري، وكيف صُوِّرت تلك الأخبار، محاولين التوصل إلى صورة أكثر توافقًا مع الواقع.

أ - **قصته مع خضر الموصلي:** كان خضر بن عطاء اللّه الموصلي أحد العلماء المجاورين بمكة المكرمة، وهو إمام في اللغة العربية وآدابها وصاحب مؤلفات، منها كتاب: (الإسعاف بشرح أبيات القاضي والكشاف)، ألفه برسم الشريف حسن سنة ٩٩٤هـ (١٥٨٦م)، وأجازه الشريف بألف دينار على عادته في تشجيع العلماء على التأليف، وله أرجوزة في فضل أهل البيت ووقائعهم، وما زال مستقيمًا في داره بمكة المكرمة حتى ادَّعى عليه ابن عتيق عند الشريف بأنه يَنسب إليه المظالم، ويكتب بذلك

(١٠٤) الضمدي، **العقيق اليماني**، ص٤١٣-٤١٤.

إلى الروم (الأتراك) والعَجم، وهو مقبول القول عندهم، فأذن له الشريف في إجلائه، فألزمه الخروج في الحال إلى المدينة المنورة، وبعد مرحلتين من خروجه استولى ابن عتيق على داره، ونهب جميع ما فيها، ونادى عليه بالأسواق، وبلغ الخبر بذلك الموصلي، فاغتمَّ كثيرًا إلى درجة أنه مات قبل أن يصل المدينة المنورة[١٠٥].

نلاحظ أن القصة من النمط المألوف، ولها أمثلة في تصرفات الأشراف مع أئمة أثقل من الموصلي، منهم أبو السعود محمد بن إبراهيم بن ظهيرة، المتوفى سنة ٩٠٧هـ (١٥٠١/ ١٥٠٢م)، الذي كان قاضي القضاة بمكة المكرمة بعد والده، وحصل على قبول كبير، فلما شك الشريف بركات بن محمد، جد الشريف حسن أنه تسبب في فتنة بينه وبين إخوته قبض عليه وعذبه، وأخذ عقاره وأمواله، وأركبه سُنبوقًا في البحر إلى جزيرة القُنفذة، وأمر نائبه أن يُغرقه في البحر ففعل[١٠٦]. ومنهم عبدالرحمن بن مرشد المرشدي، المفتي الحنفي بمكة المكرمة، الذي كان من أكابر العلماء، قتله الشريف أحمد بن عبدالمطلب خنقًا لضغينة كانت في نفسه دون ذنب ولا تهمة، وذلك في ذي الحجة سنة ١٠٣٧هـ (أغسطس ١٦٢٨م)، ولم تنفع

(١٠٥) أبو الخير، عبدالله مرداد، **المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر**، تحقيق: محمد العامودي، وأحمد علي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص١٨٨-١٨٩.

(١٠٦) المعلمي، **أعلام المكيين**، ص١٠٤-١٠٥.

فيه شفاعة شافع[١٠٧]. وعلى ضوء ذلك يُعد ما حصل مع الموصلي حُكمًا مخففًا؛ لأنه متهم بالتخابر للإضرار بدولة الشريف، ولكن المؤرخين لما استقر في مروياتهم من مساوئ ابن عتيق طفقوا يبحثون عن سبب لفعله مع الموصلي، فلم يجدوا أفضل من قصة تزوير الشهادات والحُجج لغرض كان يريده الوزير بالاستيلاء على بعض الدُّور[١٠٨].

وحتى نَسبُر غور الموضوع رجعنا إلى مصدر سيرة الموصلي، وهو المحبي في (خلاصة الأثر)، الذي ذكر قصته باختصار ضمن سيرة الشريف حسن، وذكر تأليفه الذي صنعه برسم الشريف، ثم أشار إليه في سياق تعداد من أنعم عليهم الحسن بالأعطيات ثم غدروا به، فقال: "وقد منحه الله بأنه ما توجَّه لأحد بالرضا إلا ونما، فمن ذلك المولى خضر بن عطاء الله المذكور، فإنه ورد إلى الديار المكية بحالة من الفقر لا تُذكر، فحلَّ عليه نَظره، فتقلب في النعم إلى أن جَنَت يدُه عليه، ورمت بسهام الغدر إليه"[١٠٩]. هكذا أثبت المحبي التُّهمة على الموصلي في موضع، وغمز ابن عتيق بتلفيق التهمة في موضع آخر عندما سرد سيرة الموصلي، وهو ما يدل أن المحبي كان ينقل عن مصدرين مختلفين، أحدهما التزم بالرواية

(١٠٧) المحبي، **خلاصة الأثر**، ٢/٣٦٩-٣٧٥.

(١٠٨) هندية، عبدالشكور المكي، **تاريخ مكة**، مخطوط بمكتبة الحرم المكي، رقم ٣٤٥٥، ص٨١-٨٢. وهو مخطوط ناقص البداية والنهاية وآخر حوادثه في سنة ١١٩٨هـ.

(١٠٩) المحبي، **خلاصة الأثر**، ٢/٩، ١٣١-١٣٢.

الرسمية عن متهم أُدين بالخيانة، والآخر بحث عن مخرج له في غمز ابن عتيق، واشتهرت الرواية الثانية، وأضاف إليها آخرون تأويلات أخرى، وطُمست الرواية الأولى برغم أنها أولى، ومضمونها يبرر تصرف ابن عتيق.

ب - **قصته مع خواجا الكركية:** روى العصامي في (تاريخه) نقلاً عن أسرة الخواجا المعروف بالكركية أن ابن عتيق استدعى جدَّهم الخواجا يطلب منه سداد مبلغ من المال، فاستمهله ثلاثة أيام، وذهب إلى بيته وهو في غاية التعب والقلق، فلما كان اليوم الثالث أُلقي القبض على ابن عتيق، وانحلَّت أزمة الخواجا، وذكروا أن الله ألهمه تكرار عبارة: يأتي من ألطاف الله ما لا يكون في البال، وألزم أهله بتكرارها، ففرَّج الله عنه، سبحانه، بذلك[١١٠]. والقصة عادية في بلد يكثر فيه التجار، فمنهم من يلتزم بدفع الرسوم المفروضة، ومنهم من يتراخى وتتراكم عليه، ومن اختصاص الوزير المطالبة بحق الدولة، وقد أمهل الرجل ثلاثة أيام قبل أن يتخذ إجراءات أخرى، والخواجا لم يدفع الدعوى بالقضاء بما كان متاحًا له، ولم ينفِ عن نفسه مسؤولية السداد، ولكن الرُّواة جعلوا القصة نموذجًا مثاليًّا من أذيَّات ابن عتيق، التي كان يؤذي بها المسلمين، كما في تعليق العصامي، والطبري على الموضوع[١١١]، أما وجهة النظر الرسمية فلم يُعطِ لها أي اهتمام.

(١١٠) العصامي، **سمط النجوم العوالي**، ٣٩٣/٤.

(١١١) المصدر السابق.

ج - **قصته مع السادة العلويين:** وردت هذه القصة عند الشلي من ضمن سيرة علوي بن علي السقاف، المتوفى سنة ١٠٤٨هـ (١٦٣٨م)، فقال: "ومن كراماته أن الوجيه عبدالرحمن بن عتيق الحضرمي، وكان وزيرًا بمكة، تعرض لبعض آل أبي علوي بالأذى، فجاؤوا إلى السيد علوي وأخبروه بذلك، وطلبوا منه أن يدعُوَ عليه، فقال لهم: كُفيتم شرَّه، فلما أمسى الليل انهدمت دار ابن عتيق عليه وكانت جديدة، وخاف على نفسه الهلاك، ثم عاهد الله في سره ألا يتعرض لأحد منهم أبدًا"[١١٢]. نجد في هذه القصة أنموذجًا من أخبار السادة وميل مريديهم إلى التصديق بالخوارق، مما ينبغي التعامل معه بحذر، والموضوع يتوافق مع السياق العام لنشاط ابن عتيق، بل يبرز موقفًا حياديًّا منه، فالسادة هم الذين سعوا في ترقيته أول أمره، فعندما يتعرض لهم بالمضايقة فإن ذلك ينبغي أن يُفهم من السياق السياسي، وهو توجه الشريف حسن إلى تقليص امتيازات الأعيان، الذين منهم السادة، وتعرُّضُ ابن عتيق لهم يدل على سلوكه مسلك العدل وعدم المحاباة لمن كان لهم إسهام في ترقيته، وهو ما يُحسب لمصلحته، أما قصة تهدم الدار فلعل ذلك لخلل أو خطأ في الإنشاء، وكثرة التهويل في حجم أثره لأن الدار جديدة، ثم إنَّ ما تعهَّد به ابن عتيق في

(١١٢) الشلي، محمد بن أبي بكر باعلوي، **عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر**، تحقيق: إبراهيم أحمد المقحفي، مكتبة تريم الحديثة، صنعاء، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص٢٤٧-٢٤٨.

سرِّه لا نستطيع تصديقه أو تكذيبه، ومن الذي اطلع على سريرته حتى يعلم ما عاهد اللّه عليه! ومع ذلك فإن العبارة تحفظ مشاعر المودة لابن عتيق، كأنه كفَّ عما كان يريد فعله معهم، وفي النص إثبات الوجاهة لابن عتيق، والوجيه معروف وهو السيد صاحب الوجاهة والقبول، ومنه وجهاء القوم وهم الأعيان، وهم في مصطلح المكيين يلُون الأشراف في التقسيم الاجتماعي، ولهم قواعد معروفة في مجلسهم وتقديرهم(١١٣).

د - **قصته مع تركة الشريف الحسيني:** نقل هذه القصة ابن شدقم الحسيني، وهو مؤرخ معروف من أهل المدينة المنورة، ومن طبقة المحبي، والعصامي، والسنجاري(١١٤). حصلت القصة سنة ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٣م حين كان ابن عتيق رئيسًا لأمناء بيت المال، وقبل أن يتولى الوزارة. والتوجه الشرعي في مال المتوفى دون وارث هو أن يستولي عليه بيت المال، فإذا ظهر له وارث يُردُّ إليه(١١٥). والمتوفى رجل من الأشراف يُسمى موسى بن حزيم بن ثابت، كان حاجًّا فمات بمكة المكرمة ودُفن بها، واستولى ابن عتيق على تركته لبيت المال، ثم قَدِم حاجًّا من العراق شخصٌ اسمه السيد منصور بن حزيم بن نصر الثُّليلي، وشهد له

(١١٣) الطبري، **الأرج المسكي**، ص١٩٣.

(١١٤) كان ابن شدقم حيًّا سنة ١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م. ويرى السيد عبدالرحمن الحسيني الأعرجي في اتصال خاص أنه ربما توفي سنة ١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤م أو ١١٠٥هـ/ ١٦٩٤م.

(١١٥) أبو زهرة، محمد، **أحكام التركات والمواريث**، مطبعة مخيمر، القاهرة، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م، ص٨٩-٩٠.

نقيب الأشراف بمكة المكرمة على أنه الوارث العاصب للمتوفى، فصالحه ابن عتيق بثلاثمئة دينار مع أن مثمون التركة يزيد على لُكٍّ ونصف من الدنانير[١١٦]. هاهنا قصة منقوصة التفاصيل، فالمصالحة تكون على يد قاضٍ يفصل في الدعوى، والدعوى أقيمت بعد سنة من وفاةً صاحب التركة، ولم يوضح المُؤلف حجة ابن عتيق في اقتطاع الجزء الأكبر من التركة، ولا تفاصيل الحكم بمبلغ الصلح، بل اكتفى بتوجيه الأوصاف والاتهامات لابن عتيق، والواقع أن ابن عتيق لم يكن له مطلق التصرف في الموضوع؛ لأن تركة المتوفين دون وارث لها تنظيم تضعه الدولة، وهي أمانة مختصة بهذا الشأن، تابعة للدولة التي تقبض منها هذه الأموال، وتترك جزءًا صغيرًا لنفقات الحجاز، ولهذه الأمانة، مثلما لأمانة بندر جدة، هيئة فنية محاسبية تتولى تنظيم أعمالها[١١٧]. فالصلح جرى ضمن إطار قانوني معقد، والدولة قبضت معظم المال، وحال عليه الحول، وقد يفسر ذلك كون العاصب حصل على فُتات من التركة.

يمكن أن نستنتج مما سبق أن الوزير ابن عتيق كان يمارس أعماله لتحقيق أهداف مرسومة يحكمها النظام السائد في البلد، وتوجيهات الشريف. فمن قصته مع الموصلي يتبين اهتمامه بالجانب الأمني، والأخذ على يد المتربصين

(١١٦) ابن شدقم، **تحفة الأزهار**، ص٣١٩-٣٢٠. واللُّك يعادل مليونًا أو مئة ألف على اختلاف في التقديرات.
(١١٧) كشميري، **مكة المكرمة**، ص١٠٢-١٠٣.

بالإمارة، ومن قصته مع الخواجا يتضح جانب التشدُّد في أخذ الحق من المتراخين من التجار وأصحاب المصالح، ومن قصته مع السادة يتَّضح عدله وبعده عن المحاباة. وأما قصة تركة الشريف الحُسيني فقد أوضحنا الإطار القانوني المعقد المنظِّم لها، الذي كان ابن عتيق يشرف على تنفيذه. وبهذا لا نجد بعد التحري في هذه القصص ما يدعم أخبار المظالم المحكية في الروايات الشائعة، وخصوصًا عندما تُؤخذ بالحسبان وجهة الطرف الآخر.

سابعًا: نحو سيرة واقعية

١- أعماله في الوزارة:

بدلاً من التركيز في عنصر واحد تدور حوله أخبار المؤرخين نرى أن من الأجدى لفهم نشاطات الوزير ربط عمل الوزارة بالبيئة التي عاش فيها، والإطار السياسي والاقتصادي الذي عمل فيه، وهذا الطرح أحرى أن يكشف لنا مسارًا واقعيًّا لتلمُّس أعماله، لكون هذه السيرة شابها كثير من الغموض. ونلاحظ أولاً أن وزارة ابن عتيق كانت من نوع التفويض لا التنفيذ، وبذلك لا يمكن فصل سيرة الشريف حسن عن سيرة وزيره لتلازم صلاحياتهما ومسؤولياتهما.

ويمكن تقسيم إطار عمل الوزير إلى أهداف رئيسة مطلوبة، ومحددات عملية وقانونية، ومتغيرات بيئية واجتماعية، فأهداف الوزير هي نفسها ما يُفترض أنها أهداف شريف مكة المكرمة، وهي حفظ أمن البلد وأمن المواطنين، وأمن الموارد الاقتصادية، والمحددات القانونية

هي وجود قُوى أخرى فاعلة في الإمارة غير الشريف مثل المؤسسة القضائية، وأمير الحج، وشيخ الحرم، والمحتسب، وبِكْ سنجق جدة، وما إلى ذلك، والمحددات العملية هي تدخلات أصحاب النفوذ والمصالح، وعلى رأسهم الأشراف، والأعيان، والتجار، الذين قد تكون لهم مصالح متعارضة مع عمل الوزير، ومن المحددات العملية قلة الأدوات المتاحة لتحقيق الأهداف مثلما مرَّ بنا من شح الموارد، وأهمها إيرادات ميناء جدة التي تعاني تقلبات وتهرُّبًا وإعفاءات، ومن المحددات القانونية إلغاء السلطنة الرسوم المفروضة على قوافل التجار المصاحبة للحجاج، الأمر الذي أفقد الإمارة رافدًا اقتصاديًّا مهمًّا، أما المتغيرات الاجتماعية فمنها زيادة السكان والمجاورين بعد انتهاء الحظر على المجاورة في زمن الشريف حسن[١١٨]، الذي شكل ضغطًا متزايدًا على الخدمات والبنية التحتية لمكة المكرمة، ومنها استقطاب الشريف المؤلفين والشعراء الذين كان يغدق عليهم العطاء تشجيعًا لحركة التأليف والنشاط الثقافي، حتى إن ابن كثير صاحب سيرته يرى أنه يُمدَح في السنة ألف مرة دون مبالغة[١١٩]. وفي هذا الرقم مبالغة على الأرجح، ولكنه على كلٍّ حال يبين الضغط الذي تفرضه جوائز الشريف على خزينة الإمارة، ومن الناحية الاجتماعية أيضًا تعوُّد الأهالي على الأعطيات والهبات؛ لأن السلطنة العثمانية عدَّت نفسها مسؤولة عن إطعامهم، وألغت الرسوم التي

(١١٨) دحلان، **خلاصة الكلام**، ص٦٠-٦١.
(١١٩) باكثير، **وسيلة المآل**، ص٨٤-٨٦.

كانت مفروضة على قوافل الحج، وهو ما جعل أغلب سكان مكة المكرمة عالة على السلطنة، وقد خلق ذلك حالة من التكاسل والاتكالية لم تكن موجودة من قبل[١٢٠]، الأمر الذي من شأنه إشاعة سلوك الطمع والجشع بين عامة الناس وخاصتهم.

من ذلك يمكن تصور البيئة التي كان يعمل فيها الوزير لتحقيق الأهداف المتوقعة على ضوء شح الموارد أولاً، وثانيًا للتعامل مع المتغيرات الاجتماعية والبيئية. وفوق ذلك فإن عليه تلبية احتياجات الحملات العسكرية المتوالية التي يشنها الشريف وأولاده التي قد يبلغ تعداد رجالها خمسين ألفًا من أجل حصيلة محدودة من بعض الأسلاب والمغانم، وتكرُّر هذه الغزوات دليل على أنها لم تؤتِ ثمارها الاقتصادية من الرسوم المفروضة على أهل الأقاليم، وبعضهم لم يعترف بسلطة الشريف.

لا شك أن هذه الأهداف والمحددات فرضت على الوزير منهجًا في العمل يتميز بدرجة عالية من التحوط الأمني باستعمال الحرس والموالي والعبيد، الذين هم أصلاً أتباع الشريف ورجاله، وذلك لضبط البلد من الناحية الأمنية التي تشتد الحاجة إليها في موسم الحج، ثم كان على الوزير أن يعتني شخصيًّا بالأمن الاقتصادي، ويلاحق المقصِّرين في دفع الرسوم، والمتهرِّبين، والمتخاذلين، وعليه أن يتعامل

(١٢٠) السدحان، عبدالله، **الأوقاف على الحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية: واقعها وكيفية الإفادة منها**، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، س٣٥، ع٤، ١٤٣٠هـ، ص١٨٥-٢٣٤.

مع أصحاب الامتيازات، ويكبح جماح المتنفِّذين، ويضبط المصروفات، وكان عليه أيضًا أن يتعامل مع الكوارث، والأوضاع البيئية بما يُقلِّل تأثيرها في البلاد، كأزمة غلاء الأسعار التي حصلت سنة ١٠٠٧هـ (١٥٩٨/ ١٥٩٩م)، والتي أضرَّت بسكان مكة المكرمة، وهذا الغلاء لم يطُل أكثر من ثلاثة أشهر[١٢١]، وهو ما يدل على أن ابن عتيق عالجه مباشرة بإجراءات خفَّفت من آثاره حتى انتهى، وهو مما يُحمد له، وكان عليه أن يتعامل مع جميع هذه الأوضاع بما يمنع أي تجاوز أو حوادث أمنية، وهو ما أُنجز في بقية زمن الشريف حسن، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، وهذا يدل على كفاءة مؤسسته الأمنية والإدارية، ولم تشغل ابن عتيق وظيفته عن عمل خير وصدقة جارية، فأنشأ المدرسة المنسوبة إليه قريبًا من الحرم الشريف، وبذلك نُسب إليه باب الحرم المقابل لها تذكارًا لعمله الطيب.

يمكن من المعطيات السابقة تخيُّل شخصية ابن عتيق رجلاً حازمًا صارمًا، لا يتهاون عن أي خلل أمني أو تجاوز مالي، وربما كان هذا الحزم هو الذي أوغر عليه صدور من تضررت مصالحهم من سياسته ووزارته، وقد سبق الإشارة إلى أن من هؤلاء بعض الأشراف، والسادة، والخواجكية التُّجار، ولا شك أن هؤلاء يمثلون طبقة مؤثرة من أصحاب المصالح، ولا يُستبعد أنهم تمنَّوا التخلص من ابن عتيق وتسلطه عليهم.

وقد ورد في المصادر التالية لزمن ابن عتيق بجيلين أو

(١٢١) الطبري، **الأرج المسكي**، ص١٠٤.

ثلاثة ما يفيد إساءته استعمال السلطة وجوره على الضعفاء والتجار، وأكله أموال الناس بالباطل، تهمٌ عُرضت بأساليب ملتوية وتحايل وتزوير، إضافة إلى اتهامات في دينه خطيرة وصلت إلى مستوى التواتر، وهذا ما يدفع أي مؤرخ لقبول مخالفات وتجاوزات جسيمة صدرت عنه، ولكن لوجود شبهة تزوير في الوثيقة الأساسية المنسوبة إليها تلك الأخبار، وعدم ثبوت نسبتها إلى المفتي القطبي، وهو المصدر المفترض لها فإننا نتوقف عن قبولها وقبول ما نتج عنها من روايات، ولا سيما أن التحليل الشامل للأوضاع القانونية والاقتصادية والإدارية لما كان عليه الوضع في ذلك الزمان، والقصص الفردية التي رُصدت لا يدعمان حصول تلك المظالم على النحو الذي صُوِّرت فيه، إذ يمكن تفسيرها بطريقة أخرى أكثر انسجامًا مع الواقع. وبالمقابل فإن غياب الوثائق والمستندات الرسمية التي تمثل وجهة نظر ابن عتيق في أعمال وزارته لا يمكِّننا من التوصل إلى رأي نهائي عن المظالم والمخالفات المنسوبة إليه، وربما تظهر في المستقبل أدلة غير متاحة حاليًّا تلقي مزيدًا من الضوء عن الموضوع.

٢- نهايته المأساوية:

نقل السنجاري قصيدة من الشعر الملحون، مجهولة المصدر والتاريخ، وصياغتها هزلية مضمونها اتهامات موجهة لابن عتيق، وما يعنينا هنا أنه لما انتقل الشريف حسن إلى رحمة الله سارع من كان عند الشريف أبي طالب من الأشراف إلى إلزامه باعتقال ابن عتيق في موجة انتقام جارف، ذكرها

الشاعر المجهول بطريقة شامتة، وبأسلوب شعري ركيك لا يخلو من مبالغات، فنختار منها ما يكفي لتصوير الموقف:

كان ابنُ عتيقٍ يفتخرُ
دهرًا للخلقِ به ضررُ
قد كان ريسَ جماعةٍ
أَقبحُ بريسٍ هو بقرُ
وهزبرٍ حرٍّ يقبضُه
طوعًا لملوكٍ قد أمروا
وانقضَّ عليه مفترسا
بشجاعتِه حصلَ الظَّفَرُ
ألقى يدَه في صخرتِه
فتمكَّن من نحرٍ ظفرُ
وبطوقِ قميصٍ يعركُه
عركًا كأديمٍ يقتدر
واللطمُ بكفٍّ أزعجُه
فاختلَّ وقلبٌ ينفطرُ
وانقادَ له ومقالتُه
إيشِ الخبرُ إيشِ الخبرُ
أمسى بقيودٍ مثقلةٍ
ويديه ورجليه دُسُرُ(١٢٢)

(١٢٢) السنجاري، **منائح الكرم**، ٢/٥٦٤-٥٧١.

لم يكن الموضوع يحتاج إلى شجاعة، فالرجل كان وحيدًا، وجماعته لم يكونوا عصابة خارجة، بل هم رجال الشريف، وهم الذين قبضوا عليه، فكان استفساره: إيش الخبرُ إيش الخبر! ردَّ فعلٍ لرجلٍ مصدومٍ من تغير الشريف أبي طالب عليه، وهو الذي خدمه ووالده بإخلاص مدة سنين كثيرة، لم يُسجَّل عليه فيها قلق أو اختلال.

ويستمر الشاعر المفوه نفسه:

قلقٌ قد حلَّ بمهجتِه
فتراه كمَن فيه إبرُ
وشقاوتُه قُصِيت فلذا
طعنتُه يداهُ لا يقرُّ
وبطعنتِه روحٌ طلعت
وتَواترَ ذا عمَّن حضروا[١٢٣]

تفوح رائحة الكذب من هذا الخبر، فمنطق العقل يقول لو كانت جماعة حضرت بالفعل ساعة مقتل الرجل لحاولوا صدَّه عن الانتحار بدلاً من تفرجهم عليه، وإثبات الحادثة بالتواتر، وأحسبهم حضروا مأمورين لضمان الإجهاز عليه، ثم اختلقوا قصة الانتحار ليُفلِتوا من المساءلة. هذا هو الاحتمال الأقرب، فلم يكن من الحصافة الاستهانة بمحاسبة أمير أمراء مصر آنذاك، المسمى علي باشا، الموصوف

(١٢٣) المصدر نفسه، ٢/٥٦٤-٥٧١.

بما يأتي: "كان بكلربكيًّا صارمًا حاكمًا شجاعًا كريمًا محسنًا للعساكر، غير أنه كان سفَّاكًا للدماء"[١٢٤]، ولا سيدهم السلطان محمد بن مراد الحازم المهيب، وقد سردنا طرفًا من أوصافه.

وقد وقفنا على نصٍ نادرٍ يؤكد ما ذهبنا إليه من تلفيق حادثة الانتحار، بل يدل بوضوح أن قتله كان بأمر من الشريف أبي طالب. وذلك في كتابِ مؤرخٍ معاصرٍ لولاية الشريف حسن بن أبي نمي وولاية ابنه أبي طالبٍ، وهو أحمد الكرماني الدمشقي المتوفي سنة ١٠١٩هـ (١٦١٠م) في كتابه أخبار الدول وآثار الأول، وقد ورد فيه خبر ولاية الشريف حسن كما يلي: "وهو الآن أمير بمكة في الدولة المؤيدية العثمانية، واستناب ولده الحسين على الأقطار الحجازية على قاعدة أسلافه الزكية، وكان في غاية اللطف والملايمة فمات، وولى مكانه ولده الشريف مسعود وكان ظالمًا جائرًا فلم تطل مدته، ومات فولى مكانه أخوه أبو طالب بن حسن بن أبي نمي وهو الآن أمير ويرجى منه الخير، تُوفي الحسن والد المذكور في ثالث جمادى الآخرة سنة عشر وألف، ولأبي طالب المشار إليه سيرةٌ حسنة لا سيما بقتله عبدالرحمن بن عتيق عليه ما يستحق"[١٢٥]. وبذلك فإن أقدم نص ورد فيه وفاة ابن عتيق أثبت أنه

(١٢٤) الصديقي، **المنح الرحمانية**، ص٢٧٥-٢٧٦.

(١٢٥) الكرماني، أحمد بن يوسف، **أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ**، تصحيح محمد أمين أفندي، مطبعة الميرزا عباس التبريزي، ١٢٨٢هـ، ص٢٢٨.

مات مقتولاً، وتم تلفيق رواية الانتحار لاحقًا للتغطية على حادثة القتل، لا سيما أنه تم بدون محاكمة، وأشيعت الرواية الملفقة حتى إن سائر من أرخ لابن عتيق نقلها بدون تمحيص.

أرخ السنجاري تاريخ وفاته في الثامن من جمادى الآخرة سنة ١٠١٠هـ (٣ ديسمبر ١٦٠١م)[١٢٦]، ولم يعدم ابن عتيق من يُشفق عليه بعد وفاته ممن حمل جنازته إلى مثواه الأخير، بعد أن حُرِم من الغُسل والصلاة عليه، كما هو مستحقٌّ لسائر المسلمين، حتى من يَقتل نفسَه منهم عند جمهور الفقهاء على المذاهب الأربعة[١٢٧]. فوثق ذلك الشاعر خبر من تولى هذا الأمر فقال:

ومغاربةٌ جسمًا نقلوا
لا غسلَ ولا كفنًا نشروا
ساروا خَبَبًا بجنازته
خوفًا أن يلحقَهم ضررُ[١٢٨]

وطائفة المغاربة قديمة بمكة المكرمة، والنص يشير إلى علاقة حميمة لهم مع ابن عتيق؛ لأنهم تطوعوا للمشاركة في حمل جنازته، فقد يكون له يدٌ عليهم من إحسان أو قرابة،

(١٢٦) السنجاري، **منائح الكرم**، ٢/٥٦٣-٥٦٤.
(١٢٧) الشلش، محمد، من يُصلَّى عليهم ولا يُصلَّى عليهم صلاة الجنازة: دراسة فقهية مقارنة، **مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون**، م ٤١، الملحق رقم (١)، ٢٠١٤م.
(١٢٨) المرجع السابق.

وقد ثبت وجود بعض علماء بني عتيق المغاربة في الحجاز في تلك الحقبة[١٢٩]، فلا يُستبعد وجودهم بمكة المكرمة أيضًا، وقد سبق تبيان أن ابن عتيق له مدرسة حملت اسمه، فلا يبعد أن يكون له خيرات أخرى.

انقطع ذكر آل عتيق بعد ذلك عن مكة المكرمة من مصادر ذلك القرن، سوى أن دار آل عتيق كانت مقر ضيافة لمناسبة خاصة وكريمة. فقد ورد في أحداث سنة ١٠٤٥هـ (١٦٣٦م) أن المعمار رضوان بكْ جاء مكة المكرمة مرسَلاً لتعمير سقف الكعبة المشرفة مع المهندسين بأمر تجديد باب الكعبة، وإرسال الباب القديم إلى مقر السلطان، فشرع المعمار في عمله بصناعة الباب الجديد في شهر المحرم، وانتهى منه في شهر رمضان، أي بعد تسعة أشهر، وعمل له تحلية لطيفة تليق به، وكان مقر صناعته دار ابن عتيق، التي حملوه منها تحفُّه العلماء والأعيان في موكب مهيب، حتى أوصلوه إلى الكعبة ورفعوه وثبتوه فيها[١٣٠]. ولعل الدار أو المدرسة استمرا بعد ذلك مدة من الزمن بقرينة نسبة باب في الحرم إليهما.

---

(١٢٩) هو الشيخ حسين بن القاسم العتيقي الدرعي، استوطن بلد العلا في الحجاز، فصار لهم إمامًا ومفتيًا. تنظر سيرته عند المحبي، **خلاصة الأثر**، ١٠٢/٢-١٠٤؛ والغزي، محمد بن محمد، **لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر**، تحقيق: محمود الشيخ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، د. ت، ٤٠٩/١-٤١٥.

(١٣٠) الطبري، **إتحاف فضلاء الزمن**، المخطوط، ج٢، ق٣٢. وانظر: السنجاري، **منائح الكرم**، ٩٦٧/٢-٩٦٩.

الخاتمة:

تناولنا في الدراسة التحليل النقدي للروايات التاريخية عن شخصية عبدالرحمن بن عتيق ووزارته بمكة المكرمة، وتبين من استعراض السياق الاقتصادي، والسياسي، والبيئي المحيط بسنوات وزارته أنه قد أسهم بطريقة فعالة في استقرار حكم الشريف حسن ببسط الأمن، وحُسن تدبير الموارد المالية، والمحافظة عليها وتنميتها وفق الإمكانات المتاحة في زمنه. وقد نُسب إلى ابن عتيق فوق ذلك إساءة استعمال السلطة، والقهر والاستبداد، وخصوصًا في مجال استئصال الأموال، الأمر الذي لم نستطع التحقق منه لعدم وجود مصادر رسمية تؤكده أو تنفيه، ولتناقضه مع نظام الصلاحيات السائد، ولعدم وضوح دلالة القصص والأمثلة المطروحة عليه، واتضح وجود شبهة تزوير في الوثيقة الرئيسة التي اعتمدها المؤرخون في توثيق أخبار المظالم، وما صاحبها من إساءات وتهويل. وقد لاحظنا موقف المجتمع المكي من شخصية ابن عتيق، وتخليد ذكراه بتسمية أحد أبواب الحرم باسمه، وكانت له مدرسة مجاورة لذلك الباب.

الملاحق

الملحق رقم (١)

مخطوطة توضح نسب آل عتيق إلى عبدالله بن أبي عتيق محمد بن عبدالرحمن بن سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه

المصدر: المؤيدي، **روضة الألباب**، مخطوط برقم ١٢٩٧

الملحق رقم (٢)

إشارة إلى الشيخين أبي بكر وأحمد ابني عبدالله بن عتيق في دفتر الصرة الرومية لسنة ١٠١٢هـ

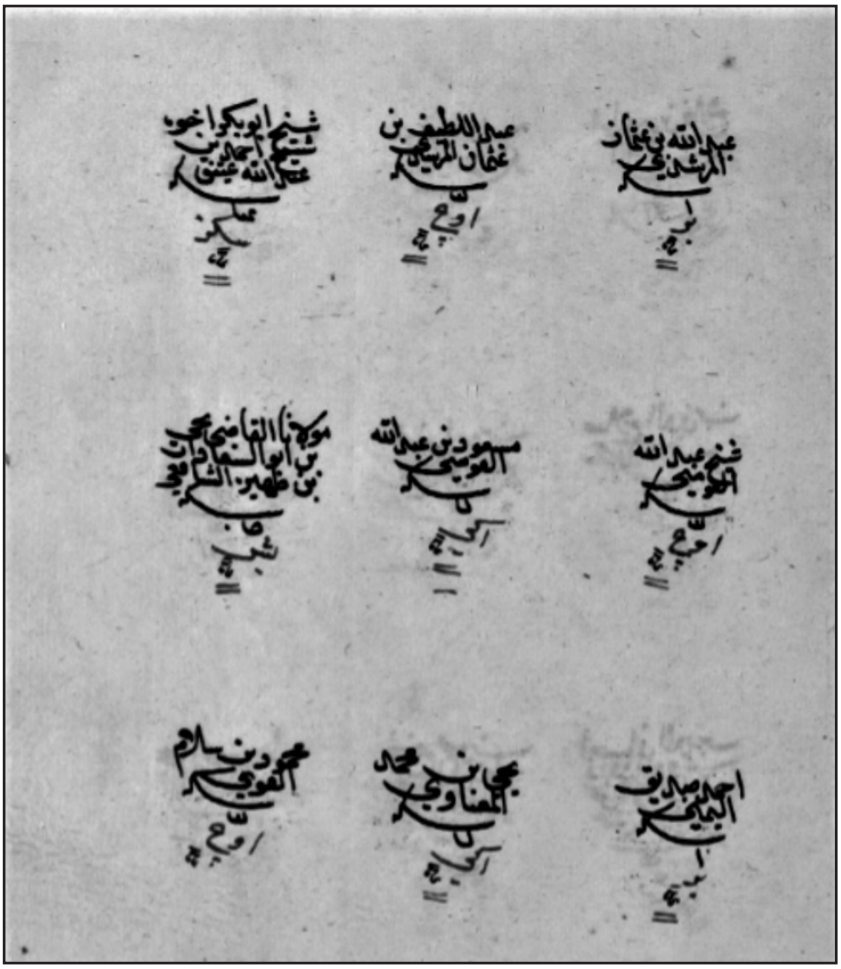

المصدر: دفتر الصرة الرومية العثمانية EV-HMK-SR-00003 لسنة ١٠١٢هـ، ص٢٠

الملحق رقم (٣)

توثيق عبدالكريم بن محب الدين القطبي لتاريخ تدوين كتابه: (إعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام) في سنة ١٠٠٠ هجرية

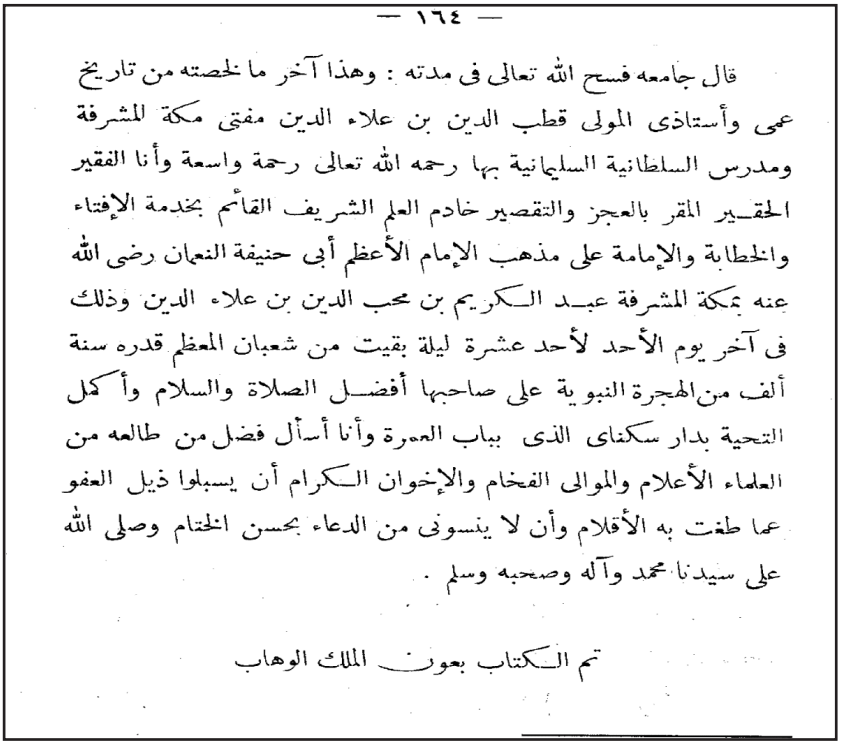

— ١٦٤ —

قال جامعه فسح الله تعالى فى مدته : وهذا آخر ما لخصته من تاريخ عمى وأستاذى المولى قطب الدين بن علاء الدين مفتى مكة المشرفة ومدرس السلطانية السليمانية بها رحمه الله تعالى رحمة واسعة وأنا الفقير الحقير المقر بالعجز والتقصير خادم العلم الشريف القائم بخدمة الإفتاء والخطابة والإمامة على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان رضى الله عنه بمكة المشرفة عبد الكريم بن محب الدين بن علاء الدين وذلك فى آخر يوم الأحد لأحد عشرة ليلة بقيت من شعبان المعظم قدره سنة ألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وأكمل التحية بدار سكناى الذى بباب العمرة وأنا أسأل فضل من طالعه من العلماء الأعلام والموالى الفخام والإخوان الكرام أن يسبلوا ذيل العفو عما طغت به الأقلام وأن لا ينسونى من الدعاء بحسن الختام وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

تم الكتاب بعون الملك الوهاب

المصدر: القطبي، **إعلام العلماء**، ص١٦٤

الملحق رقم (٤)

إشارة في مخطوط الطبري إلى مدرسة ابن عتيق قرب باب ابن عتيق

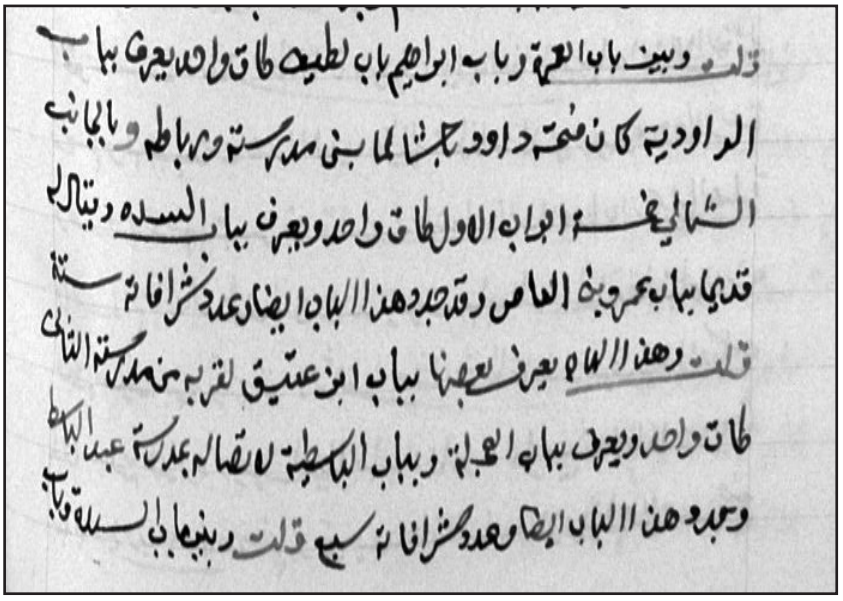

المصدر: الطبري، **إتحاف فضلاء الزمن**، مخطوط رقم ٣٤١١

الملحق رقم (٥)

رسم محمد صادق باشا لمسطح الحرم المكي سنة ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م، وفيه يوضح أبواب الجهة الشمالية ومنها باب العتيق

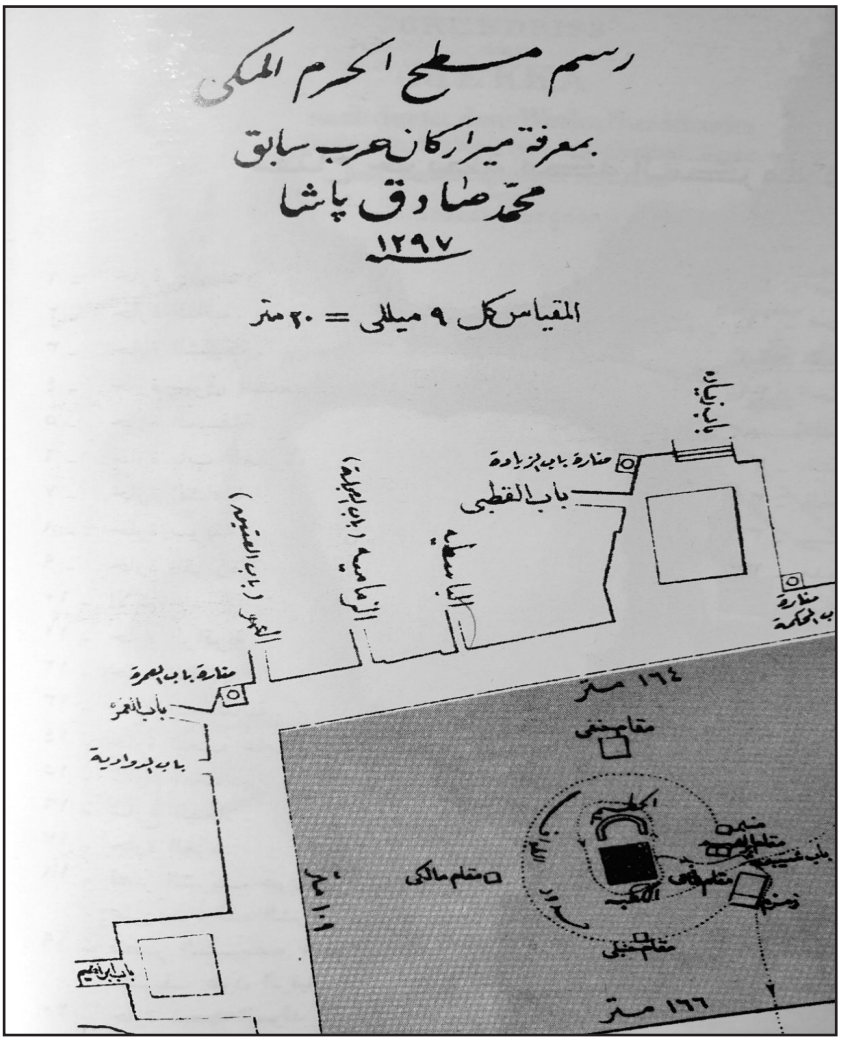

المصدر: هورخرونيه، سنوك، **صفحات من تاريخ مكة المكرمة**، ص٦٥٨